الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر
- دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2023) -

اعداد الطالبة:
بن مداح امال

تحت اشراف:
د. معط الله امال

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
عيدوني حليمة	أستاذة مساعدة أ	رئيسة
معط الله امال	أستاذة محاضرة ب	مشرفة
علي دحمان محمد	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية:2024-2025

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

سورة طه: الآية 114

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه اجمعين . . .

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله على نعمه التي لا تُحصى، وتوفيقه الذي به تتم الصالحات وتحقق الغايات، فله الحمد والشكر دائمًا وأبدًا، نسأله سبحانه أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، مباركًا في أثره وثمرته، وأن يوفقنا لتحقيق ما فيه الخير والصلاح.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من كان له دور في انجاز هذه المذكرة، واخص بالذكر اساتذتي الكرام على ما قدموه من دعم وتوجيه طيلة فترة الدراسة، وعلى راسهم الأستاذة الدكتورة **معط الله امال** على تفضلها بالإشراف على هذا البحث، فجزاها الله خيرا على دعمها المتواصل وتوجيهاتها القيمة التي كانت لها دور كبير في هذا الإنجاز.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى كل أعضاء اللجنة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم لمراجعته وابداء ملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساندني منذ بداية مشواري الدراسي الى اليوم، والشكر أولًا وآخرًا لله عز وجل على نعمه وتوفيقه.

إهـــداء

بعد مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، رحلة تعلمت منها معنى الصبر، وقيمة الإصرار، وأدركت فيها أن لكل مجتهد نصيب، ها انا اليوم أقف على عتبة تخرجي، اقطف ثمار تعبي وجهدي وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد على نعم لا تُعد، وعلى توفيقك الذي لا يُحد، ولك الشكر أن بلّغتني هذه اللحظة، وحققت لي هذا الحلم.

اهدي ثمرة هذا المشوار، إلى نفسي التي لم تخذلني يومًا، التي حملت الحلم ومضت به رغم التعب، إلى تلك التي قاومت الشك وأكملت الطريق بإيمان، أُقدّم هذا العمل عربون تقدير لما بذلته من جهد، ولكل خطوة قطعتها بثقة وإصرار...

واهدي هذا النجاح الى من كانا السند والملاذ، الى من لا يسعني رد جميلهما، ولا توفيهما الكلمات حقهما...إلى والديّ، الى امي وابي، نبض قلبي وسرّ عطائي، كان دعاؤكما نوري، وصبركما قوتي، فلكما كل الامتنان والحب، حفظكما الله، وأطال في عمركما، ورعاكما، وأدام عليّ نعمته بوجودكما...

وإلى شخص مميز، لا تفيه الكلمات حقّه، كان لوجوده أثر لا يُقدّر، دعمه كان سندي، وتشجيعه دافعًا، ومساعدته نورًا أنار لي دروب التعلم...

إلى إخوتي وأخواتي، وإلى أبنائهم الذين زادوا أيامي بهجة، أهديكم هذا الإنجاز، فوجودكم في حياتي هو أكبر نعمة...

الى اساتذتي الأعزاء واخص بالذكر استاذتي المشرفة معط الله امال، التي كانت مصدرًا للمعرفة والتوجيه...

وفي الختام، أهدي هذا العمل إلى كل من دعموني وساندوني طوال مسيرتي، وأخص بالشكر زملائي الذين كانوا مصدر إلهام وتعاون، فلكم مني كل التقدير...

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)، في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات، لما يتميز به من قدرة على التمييز بين الأثرين القصير والطويل الأمد.

وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، حيث تؤدي زيادة بنسبة 1% في أسعار النفط الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.24%. كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج ARDL .

Abstract:

This study aims to analyze and measure the impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria during the period (1996–2023), given the Algerian economy's heavy reliance on oil exports as a primary source of national income. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to measure the relationship between the variables, due to its ability to distinguish between short- and long-term effects.

The study concluded that there is a positive and significant relationship between oil prices and economic growth in both the short and long term, where a 1% increase in oil prices leads to a 0.24% rise in GDP. The results of the cointegration test also showed a long-term equilibrium relationship between the variables.

Keywords: Oil Prices, Economic Growth, Algeria, ARDL Model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	V -IV
قائمة الاشكال	VII -VI
المقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بأسعار النفط	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، نظرياته وعلاقته بتقلبات أسعار النفط	**03**
المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	**03**
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	**08**
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي	**18**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي	**20**
المطلب الأول: الدراسات الجزائرية	**20**
المطلب الثاني: الدراسات الدولية	**26**
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الجزائرية والدولية	**32**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)	**36**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة(1996–2023)	**38**

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها خلال الفترة(1996-2023)	**38**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة(1996-2023)	**43**
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1996-2023)	**58**
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL)	**58**
المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر	**66**
خلاصة الفصل	**73**
الخاتمة العامة	**74**
قائمة المراجع	**78-85**
الملاحق	**86**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1996–2023	38
(2)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	45
(3)	السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	46
(4)	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009	48
(5)	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010–2014	49
(6)	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1996–2023	55
(7)	نتائج اختبارات جذر الوحدة	67
(8)	نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL	68
(9)	نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذج ARDL	69
(10)	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL	71

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	**تطور أسعار النفط الخام(دولار/برميل) خلال فترة (1996–2008)**	39
(2)	**تطور أسعار النفط الخام(دولار/برميل) خلال فترة (2008–2023)**	41
(3)	**تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1996–2023**	56
(4)	**نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ**	72

المقدمة العامة

يُعتبر تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي من المواضيع البالغة الأهمية في الدراسات الاقتصادية، نظرًا لما تمثله أسعار النفط من متغير حاسم في تحديد أداء الاقتصاد العالمي. فالدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل موازناتها العامة وضمان استقرارها الاقتصادي تصبح أكثر عرضة للتقلبات المفاجئة في أسعاره. وتؤثر هذه التقلبات على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها النمو الاقتصادي، مما يجعل هذه العلاقة محل اهتمام متواصل من قبل الباحثين والمختصين في الشأن الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات المستجدة التي تفرضها الأسواق العالمية.

وقد شهد السوق النفطي العالمي خلال العقود الأخيرة تقلبات حادة، تجلت بشكل واضح في فترات مثل الأزمة المالية العالمية في 2008، والانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 2014، ثم التراجع الكبير مجددًا سنة 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19. وتعود هذه التغيرات إلى عدة عوامل متشابكة، أبرزها الأزمات الجيوسياسية، والتحولات في موازين العرض والطلب، والسياسات الاقتصادية والتجارية للدول الكبرى، بالإضافة إلى تغيرات بنيوية في نمط الاستهلاك العالمي للطاقة (صندوق النقد العربي، 2020). ولم تقتصر آثار هذه التقلبات على الأسواق المالية فقط، بل امتدت لتشمل الاقتصادات الكلية، وخاصة تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط كمصدر أساسي للدخل، مما يُفاقم من هشاشتها ويزيد من تعرّضها للصدمات الخارجي (سفيان عمراني، 2016).

تُعد الجزائر من أبرز الدول التي تأثرت بتقلبات أسعار النفط، نظراً لاعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز. فقد عرفت الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 تذبذبات ملحوظة في أسعار النفط العالمية، تأثر الأداء الاقتصادي الجزائري على إثرها بشكل مباشر، حيث ترافقت فترات ارتفاع الأسعار مع تحسن في مؤشرات النمو، في حين أدت فترات التراجع السعري إلى أزمات مالية واختلالات في الموازنة العامة والإنفاق العمومي. كما أن غياب تنويع اقتصادي فعّال، واعتماد السياسات المالية على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى، زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي خلال فترات الأزمات. هذا التذبذب المستمر يعكس هشاشة البنية الاقتصادية أمام الصدمات النفطية، ويستدعي تحليلًا معمقًا لطبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه المرحلة. (نادية العقون، أسماء مخاليف، 2018 ؛ هارون الرشيد بوخرباش، فطيمة حفيظ، 2021 ؛ عائشة عميش، وهيبة سراج، 2022).

من هنا تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وفهم أبعادها، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم محددات ومقاييس النمو الاقتصادي؟ وما هي النظريات والنماذج المفسِّرة له؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي؟

- ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- تؤثر أسعار النفط تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الجزائر تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعل اقتصادها حساساً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتزداد أهمية الموضوع بالنظر إلى الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، والتي شهدت تذبذبات حادة في أسعار النفط كان لها أثر واضح على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يعد فهم العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي امرا بالغ الأهمية لتقييم الاستقرار الاقتصادي للبلاد والتخطيط المالي السليم، فهو يسمح لواضعي السياسات الاقتصادية بصياغة استراتيجيات فعالة لإدارة الإيرادات النفطية والتقليل من آثار الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على التفسير الاقتصادي لأهم نتائج النموذج القياسي، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تخدم أهداف هذه الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار الموضوع "**اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)**" الى جملة من الاعتبارات نوجزها فيما يلي:

الدوافع الذاتية:

- الميول الشخصي إلى البحث في القضايا الاقتصادية التي تمس واقع الاقتصاد الجزائري، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات الذي يشكل ركيزة أساسية لاقتصاد الوطني.
- الرغبة في تطوير المعرفة بكيفية استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل العلاقة بين المتغيرات، بالاعتماد على أدوات وأساليب حديثة.

- الحرص على المساهمة الأكاديمية في فهم الظواهر الاقتصادية الراهنة وتقديم إضافة علمية ذات صلة بالواقع المعيشي والاقتصادي في الجزائر.

الدوافع الموضوعية:

- الاهتمام العالمي بموضوع تقلبات أسعار النفط باعتباره أحد المحاور الأساسية في تحليل الأداء الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، مما يجعله عرضة لتأثيرات تقلبات أسعار النفط.
- حداثة فترة الدراسة (1996-2023)، والتي تشمل تطورات اقتصادية وسياسية مهمة، تجعل من الدراسة مساهمة جديدة ومواكبة للتحولات الأخيرة في الاقتصاد الوطني والعالمي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

سعيا لإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، إضافة الى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، وفي الجانب التطبيقي للدراسة تم استخدام مقاربة كمية تعتمد على أدوات السلاسل الزمنية والتي تتضمن نموذج ARDL لقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأدوات المعتمدة في هذا البحث، فسترتكز الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع الأساسية المرتبطة بالموضوع، بما في ذلك المقالات العلمية، والملتقيات، والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، إلى جانب المواقع الإلكترونية ذات الصلة المباشرة بالموضوع. كما سيتم الاعتماد على البيانات والمؤشرات الإحصائية المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد العربي. إضافة إلى ذلك، سيتم استخدام برنامج EViews12 كأداة للتحليل القياسي، من أجل دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على بيانات إحصائية دقيقة ومتكاملة تغطي كامل فترة الدراسة (1996-2023).
- التعامل مع البرامج القياسية كEviews ، والذي يتطلب اكتساب مهارات تقنية وتحليلية متقدمة لضمان دقة النتائج.
- تضارب الاحصائيات باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان في نفس المصدر.

هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هيكل البحث الى فصلين، يبدا البحث بمقدمة عامة يوضح فيها موضوع البحث، ويليها الفصول التي تتناول محاور البحث بالتفصيل، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: يسلط هذا الفصل الضوء على التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة به، واستعراض أهم نظرياته، بالإضافة إلى تحليل العلاقة التي تربطه بتقلبات أسعار النفط. كما يتضمن هذا الفصل عرضًا للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بهدف الاستفادة من نتائجها وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الإطار العام للأبحاث المنجزة.

الفصل الثاني: سيتم تقديم دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث يشمل هذا الفصل جانبًا تحليليًا يُفتتح بـ تحليل تطورات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها خلال الفترة (1996-2023)، متبوعًا بـ تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة، مع التركيز على أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترات الارتفاع والانخفاض. كما يتضمن الفصل دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، من أجل اختبار العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم نظرية حول النمو الاقتصادي

وعلاقته بأسعار النفط.

تمهيد:

يعد فهم العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي أمرًا ضروريًا نظرًا لأهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة والتأثيرات العميقة التي يمكن أن يحدثها على الاقتصادات المحلية والعالمية. وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة، حيث شملت الكتابات الوصفية التي ركزت على استعراض الظاهرة وتحليل تأثيرها بشكل عام، وأخرى تحليلية استخدمت نماذج اقتصادية لدراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم خلفية نظرية شاملة حول موضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية والنظريات ذات الصلة، بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول :مفهوم النمو الاقتصادي، نظرياته، وعلاقته بتقلبات أسعار النفط.
- المبحث الثاني :الدراسات السابقة الخاصة بالعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، نظرياته وعلاقته بتقلبات أسعار النفط

يعتبر النمو الاقتصادي واحدا من اهم الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها لضمان الازدهار والاستقرار، وزيادة رفاهية المواطنين، كما يعد مؤشرا من مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو والاستدامة، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، منها الاستثمار في راس المال البشري والمادي، والتقدم التكنولوجي، وتبني سياسات اقتصادية فعالة، الصحة والتعليم.

○ المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة مستدامة في انتاج السلع والخدمات في بلد ما، ومن جهة أخرى، يرى بعض الاقتصاديين ان النمو الاقتصادي يتحقق فقط عندما تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، والذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (GDP).

- يعرفه Simon Kuznets سنة 1973: النمو الاقتصادي لأي دولة بانه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها، وهذه القدرة المتنامية تستند إلى التكنولوجيا المتقدمة والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي تتطلبها.[1]
- بالنسبة François Perroux لسنة 1961: عرف النمو الاقتصادي على أنه " الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني التي تُترجم إلى زيادة مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على المدى الطويل بالقيمة الحقيقة." [2] أي أن النمو يتحقق بوجود زيادة مستمرة وطويلة في(GDP) مع التركيز على أن تكون هذه الزيادة بالقيم الحقيقية وليس النقدية، وذلك لاستبعاد أثر ارتفاع الأسعار، أي التضخم.[3]

[1] Kuznets, S. (1973), " Modern economic growth: Findings and reflections", American Economic Review, 63(3), pp. 247-258.

[2] Massé, P. (2011), "Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XX^{2}siècle", Tome 1, Paris: Editions L'Harmattan, p. 357.

[3] مروة مومن(2023)، "اثر تنمية الصادرات خارج المحوقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية-للفترة(2020-2022) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 1945 قالمة، ص40.

- بالنسبةDominick Salvatore: عرف النمو الاقتصادي هو "العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في مستوى الإنتاجية للفرد."[1]
- وقد تم تعريف النمو الاقتصادي" بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها."[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص مايلي:

- عملية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق زيادة مستدامة في إنتاجية الاقتصاد.
- يرتبط النمو بتحقيق زيادة في الدخل الفردي على المدى الطويل.
- يعتمد النمو على تحسين مستوى الإنتاجية بشكل مستمر.
- يتطلب النمو تطورات تكنولوجية وتعديلات مؤسسية لدعمه.
- النمو يُقاس بالقيم الحقيقية لتجنب تأثير التضخم على النتائج.

ويمكن القول ان النمو الاقتصادي يتحقق في ظل توافر مجموعة من الشروط، من أهمها مايلي:

- يجب ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليت نقدية، أي يجب استبعاد معدل التضخم.
- ان تكون الزيادة في الدخل القومي على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة.
- ان تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.[3]

[1] Salvatore, D. (1992), Development Economics, USA: McGraw-Hill, p. 4.

[2] ميشيل تودارو (2006)، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ لننشر، الرياض، السعودية، ص176.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف (2003)،" التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، ص71.

2- خصائص النمو الاقتصادي:

يتميز النمو الاقتصادي بعدة خصائص نذكر منها:

- لا يركز النمو الاقتصادي على توزيع عوائد النمو بين الأفراد أو تحديد نصيب كل فرد، أي أنه لا يهتم بتحديد من يستفيد بشكل محدد من نتائج النمو الاقتصادي.[1]
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج الى تدخل الدولة.[2]
- يتميز النمو الاقتصادي بكونه تراكمياً، فعندما تنمو دولة بمعدل أسرع من أخرى، تتسع الفجوة بين مستويات النمو في كل منهما بشكل مستمر.[3]
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتضمن أيضًا سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة منظمة وسهلة.[4]
- يساهم النمو الاقتصادي في خلق العديد من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورًا مهمًا في الحفاظ على الأمن الوطني.

3- عناصر النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي عند تنسيقها بنسب متوازنة، ومن أبرزها: العمل، رأس المال، والتقدم التكنولوجي.[5]

3-1 العمل: يعد عنصر العمل من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يعتمد بشكل رئيسي على عدد السكان، تركيبهم الديموغرافي، ومستوى تأهيلهم. فزيادة عدد السكان تؤدي إلى ارتفاع عرض العمل، ولكن يجب مراعاة تأثير ذلك على نصيب الفرد من الدخل الوطني. كما أن تطوير المهارات الفنية والتدريب المستمر للقوى العاملة يسهم في رفع الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

3-2 رأس المال: يتمثل رأس المال في الأصول والموارد المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات، وهو عنصر حيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فمستوى التجهيزات التقنية ومدى تطورها يعكس قدرة الاقتصاد على

---

[1] يحي بن سليمان (2019)،"اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول الشمال افريقيا، (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص63.

[2] محمد بوشمال (2020)،" اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص45.

[3] يحي بن سليمان (2019)، مرجع سبق ذكره، ص63.

[4] نفس المرجع أعلاه، ص63

[5] زكرياء مسعودي وخليفة غزي (2019)،"محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM-دراسة قياسية لفترة(1980-2017)"، مجلة التنمية والاشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد07، جامعة الوادي-الجزائر-، ص119.

تحقيق كفاءة إنتاجية أعلى. كما أن الاستثمار في رأس المال يسهم في توسيع القدرات الإنتاجية وتعزيز الابتكار التقني، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي.

3-3 التقدم التقني: يشير التقدم التقني إلى التحولات التكنولوجية التي تؤثر على أساليب الإنتاج أو جودة المنتجات، مما يسمح بزيادة الإنتاج باستخدام نفس المدخلات أو تقليل التكاليف دون المساس بحجم الإنتاج. كما يساهم في معالجة المشكلات التي تعيق العملية الإنتاجية، وابتكار سلع جديدة بجودة أعلى. ويعد التقدم التقني عنصرًا نوعيًا جوهريًا في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

4- مقاييس النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في الناتج الحقيقي وارتفاع متوسط دخل الفرد، وبالتالي يتم قياس هذا النمو من خلال قياس التغيرات في الناتج المحلي والدخل الفردي:[2]

1-4 الناتج الوطني: يعد مقياسًا لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه يُعرف بمعدل النمو. يتم حساب الناتج الوطني من خلال تحديد الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ثم مقارنته بالفترة السابقة لتحديد معدل النمو. لكن يُنتقد هذا المقياس لأنه يعتمد على القيم النقدية دون مراعاة تأثير التضخم. بالإضافة إلى ذلك، بما أن لكل دولة عملتها الخاصة، يصبح من الصعب مقارنة النمو بين البلدان بناءً على هذا المقياس. لذلك، غالبًا ما يتم استخدام عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني للدول المختلفة، مما يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة.

2-4 الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في فهم العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، حيث يعتبر هذا المقياس مقياسًا حقيقيًا للنمو، إذ يقيس الزيادة في الدخل على مستوى الفرد استنادًا إلى ما يتم إنفاقه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن قياس النمو من خلال تحليل القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد معين، ثم مقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المبلغ (دولار واحد) في دول أخرى، وبالتالي تصنيف الدول وفقًا لأكبر قدرة شرائية لتحديد الدول الأكثر نموًا.

[1] زكرياء مسعودي، خليفة عزي(2019)،"مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] نفس المرجع اعلاه، ص120.

5- محددات النمو الاقتصادي:

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد وجب توافر مجموعة من العوامل وتحصر أبرزها فيما يلي:[1]

1-5 تراكم رأس المال: يشمل جميع الاستثمارات الجديدة، سواء كانت مادية أو بشرية. يحدث هذا التراكم عندما يتم تخصيص جزء من المدخلات الحالية كادخار، ليُستثمر لاحقًا بهدف تعزيز نمو الدخل والناتج في المستقبل.

2-5 القوة العاملة: تمثل الفئة النشطة اقتصاديًا من السكان. يُعتبر النمو السكاني عاملًا إيجابيًا تقليديًا في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة عدد العمال المنتجين. كما أن زيادة السكان تعزز القدرة الشرائية عبر توسيع الأسواق المحلية. ومع ذلك، هناك خلاف حول ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي في الدول التي تعاني من فائض في العمالة. يعتمد تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب العمالة الإضافية، وهذه القدرة تتوقف إلى حد كبير على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم. وبالتالي، يمكن أن يكون تأثير النمو السكاني على الإنتاج كبيرًا أو ملحوظًا إذا كان النظام الاقتصادي قادرًا على استيعاب العدد المتزايد من الأفراد.

3-5 التقدم التكنولوجي: يعد من العوامل الأساسية والمهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وغالبًا لا يتحقق هذا التقدم بشكل تلقائي بل يتطلب سعيًا نشطًا وراءه، وغالبًا ما يكون مدفوعًا بالرغبة في تحقيق الربح المادي. تتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون مدمجة في السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات، أو قد تكون موجودة في الكفاءات والمهارات البشرية المرتبطة بالأفراد.

4-5 الموارد الطبيعية: تعد عاملًا يمكن أن يساعد الدولة في رفع مستويات نموها إذا أحسنت استغلالها، إلا أن معظم الاقتصاديين لا يعتبرونه محددًا أساسيًا للنمو. فهناك دول تمتلك موارد طبيعية محدودة وتعتمد على استيراد معظم احتياجاتها من الطاقة، ورغم ذلك تمكنت من تحقيق مستويات عالية من التقدم والنمو. وعلى النقيض، هناك دول غنية بالموارد الطبيعية لكنها لم تحقق سوى معدلات نمو بطيئة، وغالبًا ما تكون هذه المعدلات شكلية وليست حقيقية. وهذا يشير إلى أن توفر الموارد الطبيعية وحده، دون وجود العوامل الثلاثة السابقة، لن يكون له تأثير فعلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5-5 التجارة الخارجية: بشكل عام، لا يزال الاقتصاديون منذ عهد آدم سميث وحتى اليوم يؤمنون بأن فوائد التجارة الخارجية على أي اقتصاد تفوق آثارها السلبية.[2]

---

[1] عثمان عبد اللطيف، زهرة بورحلة(2022)،" اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد02، ص129.

[2] عثمان عبد اللطيف، زهرة بورحلة(2022)، مرجع سبق ذكره، ص 129.

○ المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تسعى نظريات النمو الاقتصادي إلى تفسير كيفية تحقيق الاقتصادات لزيادة مستدامة في الإنتاج ومستوى الدخل. وقد تطورت هذه النظريات عبر الزمن وفقًا لاختلاف وجهات النظر حول العوامل المؤثرة في النمو، مثل رأس المال، والعمل، والتكنولوجيا، والسياسات الاقتصادية. وتتنوع هذه النظريات بين الاتجاهات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة، حيث يحاول كل منها تقديم إطار تحليلي يوضح آليات النمو وأسبابه الرئيسة. وفي هذا السياق، سنحاول عرض بعض النظريات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة.

1- نظرية النمو الكلاسيكية:

تعد نظرية النمو الكلاسيكية من أقدم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير كيفية تحقيق النمو الاقتصادي. وقد برزت هذه النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال أعمال عدد من الاقتصاديين الكلاسيكيين، مثل Adam Smith، David Ricardo، وThomas Malthus، مستندين في تحليلهم على فرضيات أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، سعى الفكر الكلاسيكي الى تفسير أسباب النمو طويل الاجل في الدخل الوطني، مستندا في ذلك الى منهج التحليل الاقتصادي الجزئي.[1]

1-1 نظرية Adam Smith(1732-1790) للنمو الاقتصادي:

آدم سميث هو أحد رواد الفكر الاقتصادي، وقد قدم نظرية شاملة حول كيفية تحقيق النمو الاقتصادي في كتابه الشهير "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations"، الذي نُشر عام 1776. يعتبر هذا الكتاب الأساس الذي بنيت عليه الكثير من مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي، حيث قام سميث بتوضيح أهمية تقسيم العمل وحرية الأسواق في تحقيق الإنتاجية العالية والنمو الاقتصادي. كما قدم مفهوم اليد الخفية، وفي هذا السياق تتمثل اهم المبادئ الأساسية لنظريته في مايلي:

- اليد الخفية (The Invisible Hand): في فكر آدم سميث، تُعتبر المصلحة الذاتية هي القوة المحركة التي تؤدي إلى ظهور اليد الخفية، حيث تدفع الأفراد إلى العمل بهدف تحقيق الربح الذي يسعون إليه. ومن جهة أخرى، تمنع المنافسة الأفراد من فرض الأسعار المبالغ فيها، إذ تحدد السوق الأسعار بشكل يعكس توازن العرض والطلب. كما تبيّن نظرية سميث كيف تساهم المنافسة في توفير السلع التي يحتاجها المجتمع بالكميات المناسبة، وبالأسعار التي يوافق عليها الأفراد.[2]

[1] مدحت القريشي(2007)،" التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 55-56.

[2] الطيب داودي، (2015)، "تقسيم العمل، اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وادم سميث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص47.

- تقسيم العمل (Division of Labor): يرى آدم سميث أن العمل هو المصدر الرئيسي لثروة الأمة، ويعد تقسيم العمل وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي تعزيز ثروة الأمة. حيث يخلق تقسيم العمل فوائد اقتصادية خارجية ويساهم في تحسين التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية.[1]
- التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation): هو عملية زيادة حجم رأس المال في الاقتصاد من خلال استثمار الأرباح والموارد في مشاريع جديدة أو تحسين المنتجات والعمليات. في نظرية آدم سميث، يعتبر التراكم الرأسمالي أحد العوامل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.[2]
- حرية السوق (Free Market): في نظرية آدم سميث تعني أن الأسواق يجب أن تعمل بدون تدخل حكومي، حيث يتم تحديد الأسعار وتوزيع الموارد بناءً على العرض والطلب. في هذا النظام، يسعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية من خلال الإنتاج والتبادل، مما يؤدي إلى تخصيص الموارد بشكل كفء وتحقيق رفاهية المجتمع بشكل غير مباشر عبر اليد الخفية.[3]
- حرية التجارة الدولية (Free International Trade): يرى سميث أنه كلما كان السوق محليًا ضيقًا والإنتاج على نطاق واسع، كان من الضروري توسيع حجم الأسواق لمعظم السلع من خلال إيجاد عملاء لهذه السلع في الدول الأخرى. وبالتالي، فإن توسع الأسواق يعد أداة هامة، والتجارة الحرة تؤدي إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد، خاصة في ظل قدرة السوق على تنظيم نفسه بشكل طبيعي.[4]

2-1 نظرية David Ricardo (1772-1823) للنمو الاقتصادي:

يعد دافيد ريكاردو من الشخصيات البارزة في المدرسة الكلاسيكية، حيث ارتبط اسمه بعدد من الآراء والأفكار الأساسية مثل الريع والأجور والتجارة الخارجية. وكان يرى أن الزراعة تعتبر القطاع الأكثر أهمية نظرًا لدورها في توفير الغذاء للسكان، ولكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة. ورغم ذلك، لم يُعطِ أهمية كبيرة للتطور التكنولوجي في تقليل أثر هذا القانون، مما جعله يتنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية ستنتهي إلى حالة من الركود والثبات بسبب تراجع العوائد في الزراعة.[5]

---

[1] امال معط الله، (2020-2021)، " اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال فترة(1990-2019) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، ص71.

[2] Smith, A.(1776) ."The Wealth of Nations", 1st ed, W. Strahan and T. Cadell, London, pp. 145-150

[3] Smith, A, op. cit., pp. 456-460.

[4] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي (2004)،" التنمية الاقتصادية"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص71.

[5] احمد ضيف (2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر(1989-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر-3-، ص17.

قدّم "ريكاردو" تحليلاً لعملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية: الرأسماليين، العمال، والإقطاعيين. في رأيه، يشكل الرأسماليون القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يسعون دائمًا لتحسين طرق الإنتاج لتحقيق أعلى ربح ممكن، ويعيدون استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة أو في تحسين المشاريع الحالية، مما يعزز تراكم رأس المال. أما العمال، فيسهمون في العملية الإنتاجية مقابل الأجور، لكنهم يُعتبرون أقل أهمية من الرأسماليين لأن هؤلاء هم من يوفرون الموارد والآلات اللازمة للعمل. الإقطاعيون، من جانبهم، يمتلكون الأراضي التي تعتبر أساساً للعمل الزراعي، ويقدمونها للرأسماليين مقابل جزء من الأرباح.

فيما يخص التجارة الدولية، يرى "ريكاردو" أنها أساسية للاقتصاد، حيث ينبغي أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكاليف منخفضة. كما يعتقد أن تدخل الدولة في الاقتصاد عبر فرض الضرائب قد يقلل من رغبة الرأسماليين في الاستثمار، مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية.[1]

3-1 نظرية Thomas Malthus (1766-1834):

تركزت أفكار مالتوس على جانبين رئيسيين هما: نظرية السكان ونظرية الطلب. في إطار نظرية الطلب، كان مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على أهمية "الطلب الفعال" في تحديد حجم الإنتاج، على عكس باقي الاقتصاديين الذين اعتمدوا على قانون "ساي"، والذي ينص على أن العرض هو الذي ينشئ الطلب. بالنسبة لـ مالتوس، كان يرى أن الطلب الفعال يجب أن ينمو بشكل متناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية.[2]

تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798، تفترض أن النمو السكاني يحدث بمعدل أسرع من زيادة إنتاج الغذاء، حيث ينمو السكان وفقًا لمتوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الغذائي بمعدل أقل (متوالية حسابية). هذا التفاوت يؤدي إلى تجاوز عدد السكان للموارد المتاحة، مما يسبب المجاعات والأزمات الاقتصادية.

مالتوس يرى أن أي زيادة في دخل الفرد تؤدي إلى زيادة في عدد المواليد، مما يعيد دخل الفرد إلى مستوى الكفاف. ولحل هذه المشكلة، اقترح عدة حلول مثل: اللجوء إلى الحروب والكوارث لتقليص عدد السكان، الامتناع الاختياري عن الزواج لفترات طويلة، خفض أجور العمال لصالح زيادة أرباح الرأسماليين، ومنع المساعدات للفقراء لتقليل تعدادهم.

[1] الوليد قسوم ميساوي (2018)، " اثر ترقية الاستثمار على لنمو الاقتصادي في الجزائر منذ(1993) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، ص51.

[2] الوليد قسوم ميساوي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص51.

رغم أن تحليلاته قد تنطبق جزئيًا على بعض مناطق العالم، إلا أن التقدم في تقنيات تنظيم النسل وزيادة إنتاج الغذاء بفضل التقدم التكنولوجي في الزراعة جعل أفكار مالتوس غير قابلة للتحقق على نطاق عالمي.[1]

2- النظرية النيوكلاسيكية:

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وركزت بشكل كبير على تكوين رأس المال، بالإضافة إلى اعتبار العمل مصدرًا مهمًا يساهم في زيادة الإنتاجية. ومن بين الاقتصاديين الذين برزوا ضمن هذه المدرسة، كان الاقتصادي روبرت سولو.[2]

2-1 نظرية روبرت سولوا:

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين اهتموا بدراسة النمو الاقتصادي، كان روبرت سولو، الذي نشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956. في هذا البحث، قدم سولو نموذجه للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وركز على تفسير الاختلافات في مستوى الغنى والفقر بين الدول. افترض أن الإنتاجية تتحقق نتيجة لتأثير عاملين رئيسيين: رأس المال والعمالة.[3]

- نموذج سولو – سوان Solow Swan: طور هذا النموذج المحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على مايلي:

- التفاوت الكبير في دخل الفرد: حيث يصل دخل الفرد في أفقر الدول إلى نحو 5% فقط من متوسط دخل الفرد في أغنى الدول.
- تفاوت معدلات النمو الاقتصادي: هناك تفاوت كبير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، حيث يشهد البعض نموًا سريعًا بينما يعاني آخرون من بطء أو ركود اقتصادي.
- عدم استقرار معدلات النمو: معدلات النمو الاقتصادي لا تظل ثابتة بمرور الوقت، بل تتغير وفقًا للظروف الاقتصادية.
- إمكانية تغير مكانة الدولة الاقتصادية: يمكن أن تتغير مكانة الدولة في التوزيع العالمي للدخل، مما يعني أنه من الممكن لدولة فقيرة أن تصبح غنية، والعكس بالعكس.

[1] ضيف احمد(2015)، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

[2] أسماء عدة (2016)،"اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، ص82.

[3] نفس المرجع أعلاه، ص82.

- النمو في الولايات المتحدة: تظهر تجربة النمو في الولايات المتحدة أن معدل العائد الحقيقي على رأس المال يبقى ثابتًا، كما أن أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في هيكل الاقتصاد الأمريكي مع استمرارية في نمو دخل الفرد.

يمكن تمثيل هذا النموذج باستخدام معادلة اقتصادية على الشكل التالي:

$$Y=F(K,L)$$

حيث Y يمثل الناتج المحلي الإجمالي، وK يمثل رأس المال، L يمثل العمل، مما يعكس العلاقة بين هذه العوامل في تحديد النمو الاقتصادي.[1]

اظهرت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج كما يلي:

- التقدم التقني هو الذي يفسر زيادة النمو الاقتصادي واستدامته في الحالات المستقرة المسار النمو.
- تستند فكرة تقارب مستويات نمو الدخل الفردي بين الدول على اعتبارين هما:

- التراكم الرأسمالي في الدول الفقيرة يؤدي إلى نمو أسرع بسبب صغر حجم التراكم فيها، مما يقلل من تأثير قانون تناقص الغلة.
- التقدم التكنولوجي يمكن أن يتيح زيادة الناتج في البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية.

ورغم الفائدة التحليلية التي قدمها هذا النموذج للنمو الاقتصادي، إلا أنه تعرض لانتقادات أهمها:

- جاهل النموذج لتأثير الاستثمار على النمو، وتركيزه بشكل رئيسي على تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- عدم أخذ النموذج في اعتباره تأثير التغير التكنولوجي، حيث اعتبره متغيرًا خارجيًا رغم أهميته الكبيرة في دفع النمو.
- افتراض تماثل السلع، وهو أمر غير واقعي، خصوصًا فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية.
- الاعتماد على افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة، وهو ما يتناقض مع الواقع، ويظهر بشكل أكثر وضوحًا في البلدان المتخلفة.[2]

[1] ميلود وعيل(2014)،" المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة الجزائر، مصر، السعودية: دراسة مقارنة خلال فترة (1990-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص22.

[2] خضرة عثمانية (2021)،" اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة :(1967-2017)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي –تبسة–، ص 98.

2-2 نظرية جوزيف شومبتير :[1]

العالم "J. Schumpeter" لم يكن يعتقد أن عملية النمو الاقتصادي تسير بشكل تدريجي ومنسق كما يراه النيوكلاسيكيون، بل كان يرى أن النمو الاقتصادي يأخذ مكانة في بعض المجالات أخذا سلسًا. وكان متأثرًا بالمدرسة النيوكلاسيكية من حيث اعتقاده بأن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي. كما تأثر أيضًا بأفكار "مالتوس" بشأن التناقضات التي يعاني منها النظام الرأسمالي. ورغم رفضه للشيوعية، لم يكن يدعو إلى إلغاء الرأسمالية أو ينحاز إليها بشكل كامل، بل تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي بدلاً من الشيوعي.

ظهرت أفكار "Schumpeter" في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، ثم طورها في كتابه عن الدورات الاقتصادية عام 1939. وتتمثل أبرز أفكاره في الآتي:

- يلعب الابتكار دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي وفقًا لتحليله، حيث يشمل التقدم التكنولوجي أو اكتشاف موارد جديدة، مما يؤدي إلى تغيير في دالة الإنتاج ويزيد من الناتج الكلي.
- قدم "Schumpeter" مفهوم "التدمير الخلاق" والمنافسة كمحركين رئيسيين للنمو الاقتصادي. فوفقًا له، يحدث التدمير الخلاق من خلال منافسة كاملة واستخدام ثابت للتكنولوجيا، مما يساهم في توظيف الموارد.
- لا يرى النمو كظاهرة خطية، بل يتبع تطور الابتكارات التقنية عبر سلسلة من التغيرات تتمثل في فترات من الكساد ثم الازدهار بشكل دوري. ويرى أن النمو يعتمد على عاملين رئيسيين: الأول هو المنظم الذي يقود الابتكار، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظم الإمكانيات اللازمة للتطوير والابتكار.
- وصف "Schumpeter" المنظم بأنه مفتاح النمو أو "الدينامو" الذي يحرك عجلة التنمية. يعتمد نجاح المنظم على الإمكانيات المتاحة له لتحقيق التقدم والنمو بشكل أسرع. ولكن توفر المنظمين يعتمد بشكل أساسي على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية التي تحفزهم وتتيح لهم أداء عملهم بفعالية.

[1] شهيناز بدراوي (2015)،"تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18دولة نامية لفترة(1980-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص 59.

كانت إضافات "J. Schumpeter" للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعد متكاملة وقد واجهت العديد من الانتقادات لأسباب عدة، منها[1]:

- المبالغة في أهمية دور المنظم: فقد أعطى "Schumpeter" أهمية كبيرة للمنظم، إلا أن وظيفة هذا الأخير فقدت مكانتها مع ظهور جماعات من الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات.
- افتراض التمويل عبر الائتمان المصرفي: اعتقد "Schumpeter" أن التمويل يتم من خلال الائتمان المصرفي، لكن في الواقع، لا تقدم البنوك في الدول الرأسمالية قروضًا طويلة الأجل. بل يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل غالبًا عبر الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.
- إغفال العقبات التي تعترض النمو: لم يتطرق "Schumpeter" إلى بعض العقبات التي يمكن أن تعرقل عملية النمو، مثل الزيادة السكانية وتناقص العوائد وغيرها من العوامل التي تعاني منها العديد من الدول النامية.

ورغم هذه الانتقادات، بما في ذلك تصور "Schumpeter" لزوال النظام الرأسمالي، فإن الأفكار التي طرحها حول النمو تبقى ذات أهمية حتى اليوم. فوفقًا لتحليله، يأتي النمو من خلال الابتكار كدافع أساسي، وليس من خلال عدد السكان أو رأس المال، وهو ما يفتح المجال لتطوير نظريات النمو في القرن العشرين.

3-2 نموذج جيمس ميد Jims Mead :[2]

قام "جيمس ميد" بتطوير نموذج اقتصادي بالأسلوب الكلاسيكي الحديث، مستخدمًا دالة إنتاج تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة. وقد اعتمد في فرضياته على نموذج "سولو سوان"، مع إضافة فرضية أن هناك منتجًا واحدًا يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار معًا.

وفي هذا السياق، تم استخدام دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(K.L.N.T)$$

حيث:

Y: الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K: المخزون الصافي من رأس المال، والذي يتمثل في الآلات والمعدات.

L: الكمية المتاحة من قوة العمل.

[1] شهيناز بدراوي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] ميلود وعيل(2014)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

N: القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية، والتي يفترضها "ميد" ثابتة.

T: عامل الزمن الذي يؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y=V.\ \Delta K.W\ \Delta L.\ \Delta Y'$$

V: الناتج الحدي لرأس المال.

W: الناتج الحدي لقوة العمل.

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T.

ΔK: التغير في عنصر رأس المال.

ΔY : التغير في عنصر العمل.

و منه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$(\Delta Y / Y) = (VK / Y) * (\Delta K / K) + (WL / Y) * (\Delta L / L) + (\Delta Y' / Y)$$

$\Delta Y / Y$: معدل النمو السنوي للناتج.

VK / Y: الناتج الحدي لرأس المال، و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\Delta K / K$: معدل النمو السنوي المخزون رأس المال. [1]

WL / Y: الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل القومي، والذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\Delta L / L$: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\Delta Y' / Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

تعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد"، والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي، الممثل بمعدل نمو الناتج، هو نتيجة محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو، وهي معادلة نمو المخزون من رأس المال، مرجحة بالناتج الحدي لرأس المال، ومعادلة معدل نمو السكان مرجحة بالناتج الحدي لقوة العمل، ومعادلة معدل النمو التكنولوجي.

[1] ميلود وعيل(2014)، مرجع سبق ذكره، ص26.

وبالنسبة للاستعراض العام لنمو "ميد"، فقد اعتبر أن معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي يعتبران ثابتين، وأن التغير في معدل النمو يتحقق بناءً على سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال، حجم الادخار، والناتج الحدي لقوة العمل على مر الزمن.

في حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال. إلا أن هذا الانخفاض يمكن التخفيف منه في حالة زيادة القدرة على إحلال رأس المال محل العمل والموارد الطبيعية. وإذا كان التقدم التكنولوجي ملموسًا، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال ستبدأ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

3- نظرية النمو الداخلي:

لقد أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في توضيح مصادر النمو طويل الأمد إلى شعور بعدم الرضا حيالها، حيث فشلت هذه النظريات في تفسير أسباب الزيادة السريعة لمعدلات النمو في العديد من الدول المتقدمة. كما أنها لم تقدم تفسيرًا للتفاوت الكبير في معدلات النمو بين الدول النامية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ومنذ منتصف الثمانينات، ظهرت العديد من الكتابات التي تفسر الفروقات في معدلات النمو والإنتاج ومستوى دخل الفرد بين الدول المختلفة، مدفوعة بما يُعرف بالنظرية الجديدة للنمو الداخلي. وكان الاقتصاديان بول رومر (P Romer) 1986 ، وروبرت لوكاس (R Lucas) 1988 هما من بدؤوا تطوير هذه النماذج [1].

3-1 نموذج Romer :

في عام 1986، بدأ رومر بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، حيث اعتبر أن رأس المال المادي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الداخلي. وكان يقصد برأس المال المادي المعرفة كعامل رئيسي يعزز التطور التكنولوجي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لهذا العنصر. وقد برر ذلك بالقول إن النظريات التي تعتمد على النمو الخارجي تفترض أن الاقتصاد سيصل إلى حالة من الثبات عند مستوى معين. لكن مع اعتبار المعرفة كمصدر رئيسي للنمو، لا يوجد مستوى ثابت يتوقف عنده النمو، وبالتالي يرى أن النمو يكون غير محدود الأفق[2].

$$y_{t.j} = A_t . F(K_{t.j.}\ l_{t.j})$$

حيث يتم إلتقاط إجمالي التقدم التكنولوجي المعزز

[1] يحي بن سليمان (2019)، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] وهيبة شهات (2022)،"النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق: دراسة قياسية للفترة (1990-2019)،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر-، ص34.

يمكن كتابة معادلة التطور التكنولوجي على الشكل التالي:

$$A = BK^{1-x}$$

حيث: A تمثل التكنولوجيا، Bعامل التعلم المستمر،k رأس المال، a معامل موجب أقل من 1.

بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة نجد:

$$\frac{\dot{A}}{A} = (1-x)\frac{\dot{k}}{k}$$

هذا يعني أن تراكم رأس المال له تأثير على التقدم التكنولوجي، مما يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي. فكلما تراكم رأس المال في بلد ما، يحدث تقدم تكنولوجي، وهذا بدوره يعزز النمو الاقتصادي في ذلك البلد[1].

2-3 نموذجLucas 1988:

في عام 1988، شكك لوكاس في صحة نموذج سولو وأضاف متغيرًا إضافيًا، وهو رأس المال البشري، الذي يُستخدم لقياس المستوى العام لمهارة العمل، والتي لا يمكن تعميمها على جميع البلدان. وقد اعتبر أن التكنولوجيا تمثل نوعًا من المعرفة البشرية المرتبطة بأفراد معينين، حيث يؤثر رأس المال البشري على كل من رأس المال المادي والعمالة، ويمكن تحسينهما من خلال الاستثمار فيه[2].

ركز لوكاس على رأس المال البشري انطلاقًا من افتراضه الأساسي بأن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين رئيسيين: أحدهما مسؤول عن إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بينما يهتم الآخر بتكوين وتأهيل رأس المال البشري. ويتراكم هذا الأخير عبر الزمن وفقًا للمعادلة التالية:

$$h^* = B(1-U_t)h$$

حيث: U_t تمثل المدة الزمنية، $(1-U_t)$ عبارة عن معامل يمثل المدة اللازمة للحصول على المعرفة أي مدة تكوين وتأهيل رأس المال البشري. في حينh يمثل تراكم رأس المال البشري، أما B فهو معامل يمثل مقدار الفعالية أو حصة رأس المال البشري من الناتج.

لهذا تكون دالة الإنتاج عند Lucas كالتالي:

$$y = K^b(hL)^{1-B}$$

[1] وهيبة شهات (2022)، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] نفس المرجع أعلاه , ص34.

نلاحظ أن نموذج لوكاس يختلف عن نموذج سولو في أنه استبدل h تراكم رأس المال البشري بتراكم A التقدم التكنولوجي كما في نموذج سولو. بينما يركز لوكاس على معامل الحصول على المعرفة الذي يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي. حيث أن زيادة هذا المعامل تساهم في رفع كفاءة رأس المال البشري hL، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي[1].

- **المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي**

تُعد تقلبات أسعار النفط من بين أبرز المتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على ديناميكية النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر أساسي للدخل الوطني، مثل الجزائر، المملكة العربية السعودية، العراق. وتتسم هذه العلاقة بدرجة عالية من الحساسية والهشاشة، حيث أن التغيرات في أسعار النفط، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، تخلق موجات صدمات اقتصادية تمتد آثارها إلى مستويات متعددة تشمل المالية العامة، توازنات التجارة الخارجية، مستوى التشغيل، والاستثمار العمومي والخاص. ويعزى ذلك إلى الطابع الريعي الذي تتسم به هذه الاقتصادات، والتي لم تحقق بعد تنوعًا كافيًا في مصادر دخلها الوطني، ما يجعلها رهينة للتقلبات الدولية في الأسواق الطاقوية.[2]

في حالات ارتفاع أسعار النفط، كما حدث في الفترة بين 2003 و2008، تُسجل هذه الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مدفوعة بتحسن كبير في المداخيل الجبائية، وارتفاع احتياطيات الصرف، وتعزيز الإنفاق العمومي، خاصة في مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. كما أن الفوائض المالية الناجمة عن تلك الطفرات السعرية تُتيح هامشًا واسعًا للحكومات لتمويل البرامج التنموية وتوسيع قاعدة الاستثمارات، مما يخلق ديناميكية اقتصادية إيجابية تُسهم في تحفيز الإنتاج والاستهلاك والتشغيل. إلا أن هذه المكاسب تبقى ظرفية، ومهددة في أي لحظة بانعكاسات سلبية حالما تنخفض الأسعار، كما حدث في أزمة 2014 التي شهدت انهيارًا في الأسعار من أكثر من 100 دولار إلى أقل من 50 دولار للبرميل، وهو ما شكل صدمة قوية للاقتصادات الريعية، ومنها الجزائر، التي عرفت تدهورًا ملحوظًا في المؤشرات الكلية، حيث سجل الناتج المحلي تباطؤًا ملحوظًا، وارتفعت مستويات العجز المالي إلى مستويات حرجة، وهو ما أكده تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2015، مشيرًا إلى أن الجزائر فقدت أكثر من 50% من عائداتها الخارجية في أقل من سنتين، فقد شهدت انخفاض في سنة 2014 ب9.4% ، تليها سنة 2015 بنسبة 46.8% .[3]

[1] وهيبة شهات (2022)، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] نادية العقون وأسماء مخاليف(2017)، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 1، جامعة باتنة1، (الجزائر)، ص153-154.

[3] صندوق النقد العربي(2016)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2016"، أبو ظبي، ص154-156.

وتُظهر هذه الصدمات مدى ارتباط النمو الاقتصادي ارتباطًا عضويًا بأسعار النفط، وهو ما يفسره الاقتصاديون في إطار عدة نظريات، أهمها نظرية الدولة الريعية، التي تُبرز كيف تؤدي الوفرة النفطية إلى إضعاف حوافز الابتكار والإنتاج في القطاعات غير النفطية، واعتماد الدولة والمجتمع على "ريع سهل"، مما يخلق اقتصادًا هشًا وغير تنافسي. كما تنسجم هذه الرؤية مع مفهوم "المرض الهولندي(Dutch Disease) "، الذي يُشير إلى أن تدفق العائدات النفطية يُفضي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يضر بالصادرات غير النفطية ويُضعف القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى اختلال هيكلي في البنية الاقتصادية[1].

من جهة أخرى، تؤكد نظرية دورات الأعمال الحقيقية (Real Business Cycle Theory) أن تقلبات أسعار النفط تعمل كصدمات عرضية تؤثر على جانب العرض الكلي، من خلال تأثيرها على كلفة الإنتاج والنقل والطاقة، وبالتالي تنعكس على النمو الكلي للاقتصاد. وفي هذا السياق، يشير Hamilton (2009) إلى أن "أسعار النفط ليست مجرد نتيجة للتغيرات الاقتصادية، بل عامل نشط في توجيه النشاط الاقتصادي"، مؤكدا أن العديد من فترات الركود في الولايات المتحدة تزامنت مع ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وهو ما يُبرهن على الأثر المزدوج للنفط في كل من الدول المصدّرة والمستوردة.

بالنسبة للدول المستوردة للنفط، تمثل تقلبات الأسعار عبئًا كبيرًا، إذ أن الارتفاع المفاجئ يؤدي إلى زيادة كلفة الواردات الطاقوية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم، مما يُؤثر على الطلب الكلي والاستثمار. أما الدول المصدرة، فتعاني من الوجه الآخر لتلك التقلبات، إذ أن الانخفاض الحاد في الأسعار يُهدد توازناتها المالية والاقتصادية، خاصة عندما تكون الموازنات العامة مبنية على توقعات سعرية مرتفعة. ولهذا، فإن التبعية المفرطة للنفط تجعل هذه الاقتصادات شديدة التأثر بالمتغيرات الخارجية، ما يفرض ضرورة إعادة هيكلة نماذجها التنموية وفق منظور الاستدامة والتنوع.

ومن هذا المنطلق، يُعد تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه. ويتطلب هذا التحول تبني سياسات شاملة تشمل تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين مناخ الأعمال، وتطوير الكفاءات البشرية. كما يُعتبر إنشاء صناديق سيادية لاستثمار الفوائض المالية أداة فعالة لمواجهة تقلبات السوق النفطية، وضمان استقرار المالية العمومية في الفترات الحرجة، وهو ما نجحت فيه بعض الدول مثل النرويج والإمارات من خلال صندوقها السيادي "مبادلة"[2].

[1] سمية بلقاسمي، منال بلقاسم(2015)، " تقلبات أسعار النفط واثرها على النمو الاقتصادي لدول المصدرة للنفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)"، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثالث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص115-116.

[2] حولة عدناني، حناء اقاسم، عبد الجليل مقدم (2019)،"اثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة احمد دراسة، ادرار، (الجزائر)، ص ص249-263.

وعليه، فإن العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي تظل علاقة مركبة ومتشعبة، تتطلب قراءة دقيقة للسياقات المحلية والدولية، وتخطيطًا استراتيجيًا طويل المدى، لضمان الاستفادة من الموارد الطبيعية دون السقوط في فخ التبعية والجمود الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

تُعد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي من المواضيع التي نالت اهتمامًا واسعًا في الأدبيات الاقتصادية، لاسيما في الدول الريعية مثل الجزائر. وقد تنوعت الدراسات بين تلك التي ركزت على السياق الجزائري وأخرى تناولت تجارب دولية، بهدف فهم طبيعة هذه العلاقة وآثارها الاقتصادية المختلفة، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات.

○ المطلب الأول: الدراسات الجزائرية.

1. **دراسة هارون الرشيد بوخرباش (2024)**[1]:بعنوان **أثار تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970–2020)** ،قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970–2020) باستخدام نموذج ARDL ، حيث بينت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي أين بلغت حساسية النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط مقدار 24% وهو مقدار يعبر عن خصوصية الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1970–2020، خاصة في فترات انتعاش الأسعار في السوق العالمية.
2. **دراسة مزياني مونة نريمان(2023)**:[2] بعنوان **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، قامت الباحثة في المرحلة الأولى بتحديد أثر التقلبات البترولية و مؤشرات السياسة المالية والنقدية على الناتج الداخلي الخام في اطار النموذج الخطي ARDL ، ثم قامت بدراسة العلاقة غير الخطية بين متغيرات النموذج وذلك ضمن الأسلوب غير الخطي NARDL في الجزائر خلال الفترة 1970–2020 .وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري حساس جدا تجاه التقلبات البترولية، حيث بينت نتائج تقدير كل من نموذج الانحدار الذاتي في الفجوات الزمنية المتباطئة الخطي (ARDL) وكذا النموذج غير الخطي (NARDL) ، أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام.

[1]– هارون الرشيد بوخرباش (2024)، "أثار تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970–2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1.

[2]مونة نريمان مزياني (2022–2023)، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03.

3. **دراسة نعمي عبد الله وشيخاوي عبد العزيز(2022):**[1] بعنوان **اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدلى البعيد في الجزائر خلال الفترة(1990–2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (ARDL)**، حاول الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القريب والبعيد خلال الفترة (1990-2020) باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بالاعتماد على أسعار النفط كمتغير مستقل ونصيب الفرد الحقيقي من الناتج الإجمالي المحلي متغير تابع كمؤشر للنمو الاقتصادي ،حيث بينت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، حيث أن التغبير في سعر النفط بوحدة واحدة سيتغير النمو الاقتصادي إيجابيا ب 26.32% ، مع وجود كذلك علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

4. **دراسة طالب دليلة (2022):**[2] بعنوان **اثر تقلبات أسعار النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري – دراسة قياسية–** في هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة تأثير تقلبات الأسعار النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)، وذلك لتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي بالجزائر، بالاعتماد على دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وباستخدام بيانات سنوية عن معطيات الاقتصاد الجزائري، وقد بينت الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي على الأمد الطويل ،ومن التوصيات التي خرجت بها الباحثة، ضرورة الاعتماد على التنويع الاقتصادي لتحقيق معدلات مثلى وخاصة بالدول العربية، وبالأخص الجزائر، فيتعين على الجزائر القيام بخطوات إصلاحية لتعزيز مناعتها اتجاه هزات سعر النفط ومنها: ضبط الموازنة العامة، ترشيد الانفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري، قصد تجنب الاثار السلبية للصدمات النفطية.

5. **دراسة دردوري رابح وصرارمة عبد الوحيد(2021):**[3] بعنوان **اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة مابين (1970–2020)–دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع(ARDL)**، قامت هذه الدراسة بقياس وتحليل اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع ARDL ،ومنه بينت النتائج ان هناك علاقة طردية ومعنوية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي ،كما تبين ان أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي في كلا الاجلين الطويل

[1] عبد الله نعمي و عبد العزيز شيخاوي (2022) ، " اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدلى البعيد في الجزائر خلال الفترة(1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (ARDL)"،مجلة التنمية الاقتصادية ،المجلد07 (العدد01)، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) ،ص ص35 -51.

[2] دليلة طالب (2022)، " اثر تقلبات أسعار النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري–دراسة قياسية –"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، جامعة بشار، الجزائر، ص ص366-381.

[3] رابح دردوري وعبد الوحيد صرارمة (2021)، " اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة مابين (1970-2020) –دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع(ARDL)"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 14/العدد01، جامعة ام البواقي(الجزائر)، ص ص408-424.

والقصير، ومن بين التوصيات التي خرج بها الباحثان ،إتباع الجزائر سياسة التنويع لتخفيض من إعتمادها على قطاع المحروقات من أجل تحقيق نمو إقتصادي جيد ،يجب الاهتمام أكثر بالطاقة المتجددة من خلال البحث وتطوير تقنيات العمل بها، باعتبار أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما يؤهلها إلى أن تكون رائدة في هذا المجال إذ تم إستغلالها بشكل أمثل لتحقيق النمو الاقتصادي .

6. **دراسة الباحثين إبراهيم خويلد وعبد الصمد بوشنة(2020)**:[1] بعنوان **اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر**، حاولا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام معطيات ربع سنوية للفترة(2000-2018). تم الاعتماد على طريقة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ودوال الاستجابة الدفعية لاختبار هذه العلاقة في المدى القصير وتحليل أثر الصدمات البترولية على النمو الاقتصادي. حيث بينت النتائج وجود علاقة سببية بمفهوم غرانجر في المدى القصير من أسعار البترول إلى النمو الاقتصاد، إحداث صدمة إيجابية بمقدار 10 دولار أمريكي في أسعار البترول أدت إلى نتائج متباينة على النمو الاقتصادي بين الزيادة والنقصان على مدى ثلاث سنوات، أثر الصدمة السلبي كان أكبر من الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي.

7. **دراسة Salah Eddine Sari Hassoun and Mohammed Mekidiche (2019)**:[2] بعنوان **Investigating the Link amongst the Main Macroeconomic Factors, Economic Growth and Crude Oil Price in Algeria**، استخدم الباحثان سببية جرانجر ونموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة السببية بين تقلبات أسعار البترول والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة(1986-2016)، أما فيما يخص المتغيرات، فقد شملت إجمالي الناتج المحلي(GDP) ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت(GFCF) ، إجمالي الإنفاق الحكومي(GNE) ، مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم)، سعر الصرف الفعلي الحقيقي(REER) ، إنتاج البترول(OP) ، استهلاك النفط(OC) ، والتغير المحقق في سعر البترول الخام (Cop) ،وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات كانت مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء الناتج الداخلي الخام الذي استقر عند الفرق الثاني، في حين كانت سلسلة سعر البترول مستقرة عند المستوى. وبناءً عليه، تعذر تطبيق إجراء التكامل المشترك لعدم تكامل المتغيرات من نفس الدرجة. وأشارت نتائج التقدير إلى أن معامل التحديد (R^2) سجّل قيمة مرتفعة، حيث فسرت المتغيرات الخارجية ما يزيد عن 91% من التباين

[1] إبراهيم خويلد، عبد الصمد بوشنة (2020) ," أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، ميلة، الجزائر، ص ص1-14.

[2] Hassoun.S.S and Mekidiche.M(2019)," Investigating the Link amongst the Main Macroeconomic Factors, Economic Growth and Crude Oil Price in Algeria", Economic Researcher Review (CHEEC), University of Skikda, 7(11), Algeria, pp. 109-127.

في المتغيرات الداخلية في معظم المعادلات، وأكدت هذه النتائج وجود علاقة قوية وإيجابية بين المتغيرات، كما توصل الباحثان إلى أن النموذج الأنسب هو نموذجVAR ، وبيّن اختبار السببية وجود سببية أحادية الاتجاه من أسعار البترول نحو التضخم، والذي بدوره يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والعوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على سعر البترول الخام، ما يجعل التقلب الحاد في هذا المتغير قادرًا على التأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك القطاعات الصناعية، الخدمية، والزراعية.

8. **دراسة عبد الباسط بن معمر وعبد الهادي بن غالم (2019):**[1] بعنوان **العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1980–2015)**، هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وقد تم الاعتماد على المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين استُخدم كل من سعر النفط والانفتاح التجاري كمتغيرين مستقلين وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرات محل التحليل على الامدين القصير والطويل.
9. **دراسة العربي رحماني (2019):**[2] بعنوان **اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) لتحليل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وقد بينت النتائج وجود علاقة طردية طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وأسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤكد مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لعائدات النفط وتأثره الكبير بتقلبات السوق العالمية.

بناءا على ما سبق أوصى الباحث، بضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن موارد مالية بديلة أو مكملة لإيرادات المحروقات، مع ترشيد النفقات العامة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة كالفلاحة، الصناعة، والتعليم. كما أوصى بوضع سياسات اقتصادية كلية طويلة المدى لتقليل الاعتماد على النفط،

[1] عبد الباسط بن معمر وعبد الهادي بن غالم (2019)، " العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1980-2015)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد09، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-(الجزائر)، ص ص69-84.

[2] رحماني العربي(2019)،" اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، العدد 04، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص ص 38-50.

وتشجيع الاستثمار في الصناعات الطاقوية بدل تصديرها خامًا، إلى جانب الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

10. **دراسة الباحثتين لطيفة لمطوش وبوادو فاطيمة (2018)"**:[1] بعنوان **اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016)** قامت هذه الدراسة على قياس العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وكذا تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة قياسية للفترة ما بين (1965-2016) وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة و قصيرة الأجل بين تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر وتقلبات أسعار البترول، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (ARDL) ، ما يؤيد الوضع الاقتصادي الحقيقي في الجزائر.

11. **دراسة عاشور عبد الحكيم وبوبكر بن العايب(2017)**[2]: بعنوان **اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1995-2016)** حاول الباحثان من خلال الدراسة قياس أثر تقلبات سعر النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 2016-1995 وهذا في ظل التقلبات الحادة والمتكررة التي تعرفها أسعار الطاقة العالمية، وذلك بتقدير نموذج متمثل في إنحدار خطى بسيط ، قد بينت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث أن سعر النفط يشرح معدلات النمو بنسبة كبيرة قدرها 83.60%،كذلك بالنسبة لمعلمة المتغيرة الرئيسية والتي تمثل سعر النفط، فقد جاءت بإشارة موجبة وتساوي إلى 0.24، وهذا معناه أن معدلات النمو تزداد بـ 0.24 % إذا ارتفع سعر النفط بـ 1%.

12. **دراسة عبد السلام هلال(2017)**:[3] بعنوان **اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2015)–**، قد قامت هذه الدراسة على معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين متغيري الدراسة خلال الفترة الممتدة من (1990-2015)، باستخدام النماذج القياسية أسلوب التكامل المشترك، سببية جرانجر، وكذا نموذج تصحيح الخطأ. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في الأجلين الطويل والقصير في اتجاه واحد، حيث ينعكس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر ارتباط مباشر وقوي بمستوى أسعار النفط وهذا يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري

[1] لطيفة لطموش وفاطيمة بوادو (2018)، "اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016) "، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد:02عدد:07، ص ص169-185.

[2] عاشور عبد الحكيم وبوبكر بن العايب(2017)،" اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1995-2016) "، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، ص ص415-423.

[3] عبد السلام هلال(2017) ،" اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2015)-" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 29(1) ،ص ص310-324.

للعوائد النفطية، من التوصيات التي قدمها الباحث: استغلال فترات ارتفاع أسعار النفط من اجل خلق مشاريع استثمارية، يجب تنويع الصادرات خارج قطاع النفط ، تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة ،يجب تحظير الجزائر لعصر ما بعد النفط لتفادي انهيار الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية لقطاع النفط.

13. **دراسة سمية بلقاسمي ومنال بلقاسم (2015):**[1] بعنوان **تقلبات أسعار النفط واثرها على النمو الاقتصادي لدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2014)** تتناول هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وبشكل خاص على النمو الاقتصادي الجزائري، خلال فترة (1990–2014) وذلك باستخدام نموذج (ARDL). وقد بينت هذه الدراسة ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين ، حيث تؤدي زيادة أسعار النفط 1% الى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 0.20%، مما يجعل الاقتصاد المحلي يتاثر باي تقلب يحدث في أسعار النفط، ومن بين التوصيات التي خرجت بها الباحثتان: يجدر على السلطات تنويع إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات من اجل الخروج عن التبعية لهذا القطاع من خلال تفعيل استراتيجية تنموية بديلة لقطاع المحروقات بالتركيز على القطاع الزراعي وكذلك القطاع السياحي، وتطوير البحث في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا امام الجزائر.

[1] سمية بلقاسمي ومنال بلقاسم (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص108–126.

- **المطلب الثاني: الدراسات الدولية**

1. **دراسة Harkati ,F et al(2024)**: بعنوان[1] **The impact of oil price volatility on economic growth in selected oil-exporting countries during the period (2000-2022) - An econometric study using dynamic panel data models** ، من خلال هذه الورقة البحثية قام الباحثون بدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العديد من الدول المصدرة للنفط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وكندا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وقد تم اختيار هذه الدول لكونها من بين أكبر الدول المصدرة للنفط داخل منظمة أوبك، خلال الفترة2000-2022، وقد تم استخدام تحليل الانحدار للبيانات المجمعة بناء على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للبيانات المجمعة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط ومتغيرات التحكم الأخرى، وعند تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) باستخدام طريقةFMOLS ، أظهرت النتائج أن زيادة أسعار النفط (OP) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل الجميع دول العينة.
2. **دراسة أبو بكر خليفة دلعاب ونادية فرج معيوف(2024)**: بعنوان[2] **اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية لتقدير علاقات التماثل وغير التماثل بين المتغيرات الكلية**، قام الباحثان بفحص تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1980 إلى 2022، من خلال تقدير العلاقات غير الخطية بين المتغيرات. كما تم تحليل العلاقات التماثلية وغير التماثلية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد تم استخدام نموذج الانحدار غير الخطى ذو الفجوات الزمنية الموزعة(NARDL) ، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لكل من الأثر الإيجابي والسلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا، وقد تم تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث تبين وجود علاقة طردية وتماثلية بين تأثير تقلبات أسعار النفط، سواء في الارتفاع أو الانخفاض، والنمو الاقتصادي. وأكدت الدراسة أن تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل إيجابي وسلبي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل في ليبيا وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1] Harkati, F., Touil, B. E., Boukhatem, T., Noureddine, H., Mohamed, T. (2024) , " The impact of oil price volatility on economic growth in selected oil-exporting countries during the period (2000-2022) - An econometric study using dynamic panel data models" , International Journal of Economic Perspectives, 18(10), pp.1718-1732.

[2] أبو بكر خليفة دلعاب ونادية فرج معيوف(2024)،" اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية لتقدير علاقات التماثل وغير التماثل بين المتغيرات الكلية "، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد10، ص ص68-96.

3. **دراسة احمد محمد صدقي خليفة (2023)**: بعنوان [1] **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر**، من خلال هذه الدراسة حاول الباحث تحليل وقياس اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقصادي في مصر خلال فترة الممتدة (1980-2020)، وقد شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة في أسعار النفط. ونظرًا لأن تأثير تقلبات المتغيرات المالية، مثل أسعار النفط، يظهر بوضوح في البيانات ذات التكرار العالي، فقد الباحث على البيانات الشهرية لأسعار النفط لقياس مستوى تقلباتها باستخدام مقياس "تقلبات أسعار النفط " (OPV)، باستخدام نموذج (EGARCH)، حيث يُعتبر أكثر دقة في تمثيل التقلبات في المتغيرات الاقتصادية والأسعار العالمية للنفط، كما اعتمد في التقدير على نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات المبطاة (NARDL)، يأخذ النموذج بعين الاعتبار العلاقة غير الخطية والتأثير غير المتماثل بين المتغيرات على المدى القصير والطويل باستخدام دوال الاستجابة للصدمات (IRF) وتحليل مكونات التباين (VDC) ويشمل ذلك التأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر اختباري ديكي – فوللر الموسع (ADF) واختبار فيلبس – بيرون(P-P) ،وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية متوازنة على المدى الطويل، مما يعني وجود تكامل مشترك بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مصر، كما كشفت النتائج عن وجود عدم تماثل في تأثير تقلبات أسعار النفط الإيجابية والسلبية على النمو الاقتصادي.

4. **دراسة Bukhtawar Babar et al (2023)**: بعنوان[2] **Effect of oil priceon economic growth in middle-income oil importing countries** ، تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط خلال الفترة من 1990 إلى 2020، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع، بينما تشمل المتغيرات التفسيرية سعر النفط الحقيقي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والتضخم، ومعدل الفائدة الحقيقي، والقوى العاملة، والانفتاح التجاري، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام تقنيات التكامل المشترك للوحات، مثلFicher/Johansen وPedroni panel cointegration، لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، قد أظهرت نتائج التكامل المشترك للوحات أن هناك علاقة طويلة الأجل مستقرة بين هذه المتغيرات في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط، كما تم تقدير المعاملات طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل(FMOLS) ، وكشفت النتائج عن علاقة سلبية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في هذه الدول. بالإضافة إلى ذلك، بينت نتائج دالة الاستجابة للنبضة (IRF) أن التغيرات في سعر النفط الحقيقي تؤدي إلى

[1] احمد محمد صدقي خليفة (2023)،" أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة البحوث التجارية ، المجلد45،العدد4، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ص ص775-809.

[2].Bukhtawar ,B. Arsh ,S. and Nasreen,S. (2023), "Effect of oil priceon economic growth in middle-income oil importing ",journal of sustain economic ,1(1),pp. 1-7.

انحراف في مسار النمو الاقتصادي، لذا للحد من التأثيرات السلبية لأسعار النفط على النمو، خاصة على المدى الطويل، من الضروري أن يركز صناع السياسات على تطوير وتنفيذ سياسات طاقة فعالة.

5. **دراسة Mayis G.Gulaliyev et al (2022)**: بعنوان[1] **Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries** ، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط(المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، العراق، الكويت ،البحرين، عمان)، وذلك من خلال استخدام نماذج VAR واختبارات Granger السببية خلال الفترة (2000-2018)، وتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم توقعات بشأن النمو الاقتصادي في الدول الأخرى المصدرة للنفط، وقد توصلت النتائج إلى أن التغيرات في أسعار النفط لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الغنية بالنفط، مع وجود درجة عالية من الاعتماد على أسعار النفط، كما أشارت الدراسة إلى أن تأثير عائدات النفط على النمو الاقتصادي يرتبط بشكل أساسي بمدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

6. **دراسة Doan Van Dinh (2022)**: بعنوان[2] **Crude oil pric fluctuation and economic growth: ARDL model approach** ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي لعدد من الدول، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع(ARDL) ، إلى جانب اختبارات جذر الوحدة وارتباط بيرسون (ثنائية الذيل). اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة من 1991 إلى 2020، وقد بيّنت النتائج أن أسعار النفط الخام أثرت سلبيًا على النمو الاقتصادي في فيتنام (52.6-%)، والصين (37.6-%)، وكوريا الجنوبية (48.5-%)، وكذلك في تايلاند (30.3-%)، وسنغافورة (34.7-%)، وأمريكا (12.8-%)، وماليزيا (23.4-%)، واليابان (18.3-%) في المقابل، سجل التأثير إيجابيًا فقط في إندونيسيا (11.1%) كما تشير هذه النتائج إلى أن أسعار النفط الخام تؤثر بشكل متفاوت على اقتصادات الدول، حيث كان التأثير سلبيًا في معظم الدول محل الدراسة، باستثناء إندونيسيا التي شهدت تأثيرًا إيجابيًا. كما تقدم الدراسة أدلة تدعم وضع سياسات طاقة بديلة تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى القصير والطويل.

[1] Gülaliyev, M. G., Nuraliyeva, R. N., Huseynova, R. A., Hatamov, F. E., Yegana, A. S., and Abdullayev, E. S,(2022)," Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries ", WSEAS Transactions on Business and Economics,42 (19), pp.462-473.

[2]Doan, V.D (2022), "Crude oil price fluctuation and economic growth: The ARDL model approach",In: International Journal of Energy Economics and Policy, 12 (4), pp. 240-248.

7. دراسة **Clovis Wendji Miamo and Elvis Dze Achuo** (**2021**): بعنوان[1] **Crude Oil Price and Real GDP Growth An Application of ARDL Bounds Cointegration and Toda-Yamamoto Causality Tests**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين سعر النفط الخام ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكاميرون، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1980 إلى 2018، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو التأخر الموزع (ARDL)إلى جانب اختبارات التكامل المشترك Bounds واختبار Toda-Yamamoto للسببية.

أظهرت تقديرات نموذج ARDLأن سعر النفط الخام له تأثير إيجابي وملحوظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يستمر هذا التأثير على المديين القصير والطويل. كما أكدت اختبارات Bounds وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرين، في حين كشف اختبار Toda-Yamamotoعن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى سعر النفط الخام، بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بأهمية تعزيز الاستثمارات المحلية في قطاع النفط، وتوسيع القدرة التكريرية Refining Capacit في البلاد، وإنشاء احتياطيات استراتيجية من النفط الخام، مع ضمان تخصيص وإدارة سليمة لإيرادات النفط لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

8. دراسة **B,O. Al-sasi, O. Taylan and A. Demirbas** (**2017**): بعنوان[2] **The impact of oil price volatility on economic growth**، هدفت دراسة إلى تحليل أثر تقلبات الطلب المحلي على النفط على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية ونماذج وتقنيات تنبؤ مناسبة. وقد بينت نتائج الدراسة أن معدل نمو الطلب المحلي على النفط بلغ 4.93% سنويًا، متجاوزًا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 2.46% سنويًا. وعلى الرغم من التطورات في مجال الطاقة المتجددة، لا يزال النفط يشكل 40.6% من إجمالي الطاقة المنتجة عالميًا، كما أظهرت الدراسة أن تغيرات أسعار النفط تؤثر على معدلات التضخم والبطالة، مما يؤدي إلى تبني الحكومة سياسات تقشفية لمواجهة هذه التأثيرات.

[1] Wendji, C.M. and Achuo, E. D.(2021) ," Crude Oil Price and Real GDP Growth An Application of ARDL Bounds Cointegration and Toda-Yamamoto Causality Tests", Economics Bulletin, 41(3), pp. 1615-1626.

[2] Al-Sasi, B. O., Taylan, O., and Demirbas, A(2017)," The impact of oil price volatility on economic growth", Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy,12(10), pp1-6.

9. دراسة **Ifeanyi O. Nwanna and Ayenajeh Manasseh Eyedayi** (2016): بعنوان[1] **Impact of Crude Oil Price Volatility on Economic Growth in Nigeria (1980-2014)** ، تناولت هذه الدراسة تأثير تقلب أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في نيجيريا، خاصة في ظل الصدمة النفطية التي بدأت في يوليو 2014، والتي أدت إلى تراجع الاحتياطيات الأجنبية، وأزمة في سوق العملات، وانخفاض الإيرادات الحكومية، مما أثر على قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها المالية. لا تزال تقلبات أسعار النفط موضوعًا مثيرًا للجدل بين الباحثين، مما دفع إلى تحليل هذه العلاقة باستخدام بيانات ثانوية تغطي الفترة من 1980إلى 2014، وذلك من خلال الانحدارات المتعددة كأداة تحليلية.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وهامة بين سعر النفط الخام والنمو الاقتصادي، في حين لم يكن لتقلب الأسعار تأثير إيجابي على الاقتصاد، وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تنويع قاعدة الصادرات لتقليل الاعتماد على النفط الخام ومنتجاته، إلى جانب تعزيز الإدارة المالية الرشيدة، وإصلاح عمليات الميزانية، وتنويع الصادرات، وإحياء القطاع غير النفطي، وتعزيز المساءلة وحوكمة الشركات لضمان استقرار الاقتصاد النيجيري في مواجهة التقلبات النفطية.

10. دراسة **Zied Ftiti, Khaled Guesmi, Frédéric Teulon and Slim Chouachi**(2016): بعنوان[2] **Relationship Between Crude Oil Prices And Economic Growth In Selected OPEC Countries**، هدفت دراسة إلى تحليل درجة الترابط بين أسعار النفط ونمو النشاط الاقتصادي في أربع دول رئيسية ضمن منظمة أوبك، وهي الإمارات العربية المتحدة، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، خلال الفترة من 3 سبتمبر 2000 إلى 3 ديسمبر 2010. وقد اعتمدت الدراسة على نهج التردد الذي اقترحه Priestley and Tong (1973)، وهو التحليل الطيفي التطوري المشترك، لقياس العلاقة الديناميكية المتغيرة بمرور الوقت على المدى القصير والمتوسط. كما استخدمت منهجية التكامل المشترك التي طورها Engle and Granger (1987)لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط الناتجة عن تقلبات دورة الأعمال العالمية أو الأزمات المالية، تؤثر على هذه العلاقة في الدول المدروسة، مما يؤدي إلى تبني الحكومات سياسات اقتصادية لمواجهة هذه التأثيرات.

[1] Nwanna, I. O., and Eyedayi, A. M(2016),:1 " Impact of Crude Oil Price Volatility on Economic Growth in Nigeria (1980-2014)", IOSR Journal of Business and Management,18(6),pp.10-19.

[2] Ftiti, Z., Guesmi, K., Teulon, F., and Chouachi, S. (2016), " Relationship Between Crude Oil Prices And Economic Growth In Selected OPEC Countries",The Journal of Applied Business Research,32(1),pp.11-22.

11. دراسة **Pushapa negi** (**2015**): بعنوان [1] **Impact of Oil Price on Economic Growth: A Study of BRIC Nations**، قد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير أسعار النفط بدول البريكس، وذلك باستخدام بيانات تمتد من عام 1987 إلى 2014، قام الباحث كخطوة أولى، اختبار طبيعة السلاسل الزمنية، ثم تم توظيف منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS) إلى جانب نموذج التأثير الثابت (FEM) ونموذج التأثير العشوائي (REM) لتحديد العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، وللاختيار بين نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي، تم تطبيق اختبار husman، الذي أظهرت نتائجه أن نموذج التأثير الثابت هو الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة. وبناءً على ذلك، تم استخدام المتغيرات الوهمية لتقدير النموذج النهائي.

أظهرت النتائج أن أسعار النفط ترتبط عمومًا بعلاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن القيم السالبة للمعاملات الخاصة بالصين (3.284280-) والهند (0.086646-) تشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط يرتبط سلبًا بالناتج المحلي الإجمالي في هذين البلدين. في المقابل، عكست القيم الموجبة للمعاملات في روسيا والبرازيل أثرًا إيجابيًا لارتفاع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي فيهما.

12. دراسة **Akinlo Taiwo and Olumuyiwa Tolulope Apanisile** (**2015**): بعنوان [2] **The Impact of Volatility of Oil Price on the Economic Growth in Sub-Saharan Africa**، تبحث هذه الدراسة في تأثير تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي في 20 دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة من 1986 إلى 2012. تم تصنيف هذه الدول إلى مجموعتين :المجموعة (أ)، التي تضم 10 دول مصدرة للنفط، وتشمل نيجيريا، أنغولا، تشاد، السودان، ساحل العاج، الغابون، ليبيا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية .أما المجموعة (ب)، فتضم الدول غير المصدرة للنفط، وهي غامبيا، مالي، السنغال، سيراليون، بوتسوانا، جمهورية إفريقيا الوسطى، كينيا، ملاوي، رواندا، وليسوتو.

ولتحليل هذه العلاقة، تم استخدام بيانات اللوحة، إلى جانب تطبيق المربعات الصغرى العادية المجمعة POLS ، ونموذج التأثير الثابت FEM، وطريقة العزوم المعممة GMM لتقدير التأثير على كل من الدول المصدرة وغير المصدرة للنفط.وأظهرت نتائج تقدير نموذج اللوحة (أ)، الذي يضم الدول المصدرة للنفط، أن تقلب أسعار النفط له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في هذه الدول. أما نموذج اللوحة (ب)، الذي يشمل الدول غير المصدرة للنفط، فقد أظهر أن تقلب أسعار النفط له تأثير إيجابي لكنه غير هام على النمو الاقتصادي في هذه المجموعة.

[1] Pushapa , N.(2015)," Impact of Oil Price on Economic Growth: A Study of BRIC Nations ", Indian Journal of Accounting ,1, pp,144-155.

[2] Taiwo, A., and Apanisile, O. T.(2015)," The Impact of Volatility of Oil Price on the Economic Growth in Sub-Saharan Africa", British Journal of Economics, Management & Trade,5(3),pp.338-349.

- **المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الجزائرية والدولية**

❖ **أوجه التشابه:**

1. العلاقة الطردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي :

- معظم الدراسات الجزائرية والدولية تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، نعمي عبد الله وشيخاوي عبد العزيز (2022) ان هناك تأثيرًا إيجابيًا لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في حالة الارتفاع ، في الدراسات الدولية مثل Harkati et al (2024) و Mayis G. Mayis Gulaliyev et al (2022)، تؤكد النتائج أن صدمات أسعار النفط الإيجابية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط.

2. استخدام نماذج ARDL و NARDL :

- تعد نماذج ARDL و NARDL شائعة في الدراسات الجزائرية. على سبيل المثال، دراسات العربي رحماني (2019) و دردوري رابح وصرارمة عبد الوحيد(2021)، حيث تم استخدام هذه النماذج لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، نفس النماذج تم استخدامها في الدراسات الدولية مثل Doan Van Dinh (2022)و أبو بكر خليفة دلعاب ونادية فرج معيوف(2024) لتقييم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد في البلدان المصدرة للنفط.

3. التركيز على التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل :

- جميع الدراسات الجزائرية والدولية تتفق على أهمية فحص التأثيرات في المدى القصير والطوي، على سبيل المثال، دراسة دليلة طالب (2022) ودراسة نعمي وشيخاوي (2022) توضح أن العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي تظهر بشكل قوي في المدى الطويل.

4. الدور المركزي لقطاع المحروقات:

- تشترك معظم الدراسات في التأكيد على أن الاقتصاد الجزائري، كما هو حال العديد من الدول النفطية، يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط، ما يجعل تقلبات الأسعار عاملاً حاسماً في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي.

5. ضرورة تعزيز الاستقرار الاقتصادي :

- تتفق الدراسات في مجملها على أن استقرار أسعار النفط يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الدول المصدرة، وتوصي بتطبيق سياسات مالية مرنة للتعامل مع صدمات السوق.

6. تاثير أسعار النفط على الإيرادات العامة:

- الدراسات الجزائرية تشير إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة في الجزائر، حيث يرتبط ارتفاع الأسعار بزيادة الإيرادات من القطاع النفطي مما يعزز قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية، وفي الدراسات الدولية، يتم التأكيد على نفس الفكرة، حيث تشير النتائج إلى أن الإيرادات العامة

في الدول المصدرة للنفط تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط، وهو ما يعكس التأثير الحاسم للقطاع النفطي في الاقتصادات الوطنية.

❖ **أوجه الاختلاف :**

1. تأثير التقلبات السلبية والإيجابية :

- الدراسات الجزائرية مثل عبد السلام هلال (2015) تركز على تأثير تقلبات أسعار النفط (سواء كانت ارتفاع أو انخفاض) على النمو الاقتصادي. بينما في الدراسات الدولية مثل أحمد محمد صدقي خليفة (2023) و Bukhtawar Babar et al (2023)، هناك تفصيل أكبر في دراسة التباين بين تأثير التقلبات السلبية والإيجابية على النمو الاقتصادي .
- الفرق الأساسي بين الدراسات الجزائرية والدولية هنا هو أن الدراسات الدولية تفصل بين تأثيرات الارتفاعات والانخفاضات في أسعار النفط، بينما الدراسات الجزائرية لا تركز على هذا التفصيل بل تتعامل مع التأثير العام.

2. الاستقلالية الاقتصادية والتنوع :

- في الدراسات الجزائرية مثل دليلة طالب (2022)، يتم التأكيد على ضرورة تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة والصناعة. بينما في الدراسات الدولية مثل B.O. Al-Sasi et al (2017)، تركز التوصيات على تطوير سياسة الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على النفط .

3. منهجيات التحليل المتنوعة :

- في الدراسات الجزائرية، مثل مزياني مونة نريمان (2023) و دردوري رابح (2021)، يتم استخدام نماذج ARDLو NARDL في التحليل. أما في الدراسات الدولية مثل Harkati et al (2024) و Bukhtawar Babar et al (2023)، فيتم استخدام مناهج متقدمة مثل FMOLS و VAR لتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط.

4. اختلاف أهداف وتوجهات التحليل:

- الدراسات الجزائرية غالبًا ما تركّز على قياس الأثر المباشر لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، دون التوسع في تحليل العوامل الوسيطة أو التأثيرات الهيكلية.
- في المقابل، الدراسات الدولية تميل إلى تحليل الأثر ضمن سياقات أوسع، مثل دور المؤسسات، والبيئة السياسية، والانفتاح التجاري، ما يعطي نتائجها بُعدًا تحليليًا أعمق.

5. **نطاق العينة الزمنية والجغرافية:**

- الدراسات الدولية غالبًا ما تشمل دولًا متعددة ونطاقًا زمنيًا أوسع مما يعطيها بُعداً مقارنًا أوسع مثل Gulaliyev et al (2022) ، أما الجزائرية فتقتصر على فترة محددة وإطار محلي.

6. تحليل السياسات الاقتصادية الحكومية:

- الدراسات الجزائرية تميل إلى تحليل استجابة السياسات الاقتصادية المحلية لتقلبات أسعار النفط، مع التركيز على تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد المحلي، وتطوير استراتيجيات مثل دعم القطاعات غير النفطية.
- الدراسات الدولية توسع نطاق التحليل لتشمل السياسات الاقتصادية العالمية واتفاقيات التعاون بين الدول المنتجة للنفط، مثل أوبك وأوبك+، في مواجهة تقلبات الأسعار.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، سعيت إلى توضيح الإطار النظري الذي تقوم عليه دراستي، حيث بدأت بعرض مفهوم النمو الاقتصادي، مرورًا بأهم النظريات التي فسّرت هذه الظاهرة، سواء الكلاسيكية منها أو الحديثة، كما تناولت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وأبرزت كيف أن هذه العلاقة تختلف من اقتصاد لآخر حسب طبيعة الاعتماد على القطاع النفطي، في الجزء الثاني من الفصل، ركزت على الدراسات السابقة، سواء التي أُجريت في الجزائر أو في دول أخرى، بهدف رصد أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة في هذا المجال.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها:

- النمو الاقتصادي هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه مختلف الدول، إذ يشمل مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر في الأداء الاقتصادي، بدءًا من رأس المال والعمل وصولًا إلى التكنولوجيا والتعليم، ما يجعله ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل داخلية وخارجية.
- النمو الاقتصادي يجلب فوائد متعددة، حيث يساهم في تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص العمل، وزيادة الدخل الوطني، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويسهم في دعم التنمية المستدامة.
- ركزت النظريات الكلاسيكية على رأس المال والعمل كعوامل أساسية للنمو، بينما أكدت النظريات النيوكلاسيكية على دور التكنولوجيا، وركزت نظريات النمو الداخلي على العوامل الداخلية مثل التعليم والابتكار.
- تقلبات أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي للدول المصدرة والمستوردة، وتتطلب تبني سياسات شاملة تشمل تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتقليل من التأثيرات السلبية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- أجمعت معظم الدراسات السابقة حول الجزائر على وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في كل من الأمد القصير والطويل، ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بعوائد النفط. في المقابل، أظهرت الدراسات الدولية أن الدول المصدرة تستفيد من ارتفاع الأسعار لكنها تتأثر سلبًا عند الانخفاض، مما يبرز أهمية تنويع مصادر الدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية والقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)

تمهيد:

يُعتبر النفط المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري، إذ تعتمد الدولة بشكل كبير على عائداته. ونظرًا للتقلبات المستمرة في أسعاره عالميًا، يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل مباشر بهذه التغيرات، مما يجعل دراسة أثرها على النمو الاقتصادي ضرورية لفهم طبيعة هذا التأثر واقتراح سبل التخفيف من حدته.

وفي هذا الفصل، سيتم تناول أثر هذه التقلبات من خلال تحليل تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1996–2023)، مع التركيز على مدى ارتباط التغيرات في أسعار النفط بمعدلات النمو. كما سيتم دعم الجانب التحليلي بدراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول :تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1996-2023).
- المبحث الثاني :الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023).

المبحث الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1996–2023)

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط، ما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وخلال الفترة 1996-2023، شهدت هذه الأسعار تغييرات ملحوظة أثرت بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في البلاد. يهدف هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

○ المطلب الأول: تطورات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها خلال الفترة(1996–2023)

شهدت أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2023 العديد من التقلبات نتيجة لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية. فقد عرفت ارتفاعات وانخفاضات حادة ارتبطت بتغيرات في الطلب العالمي، وتوترات جيوسياسية، وأزمات مالية، نهدف الى عرض أبرز مراحل تطور أسعار النفط خلال هذه الفترة، مع تسليط الضوء على أهم العوامل التي ساهمت في تقلبها.

الجدول (1): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1996–2023.

(دولار/برميل)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر النفط	20.3	18.7	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر النفط	61.0	69.1	94.4	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023		
سعر النفط	40.8	52.4	69.8	64.0	41.5	69.9	100.1	83.0		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

- **صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات** :2000، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، ،2023، 2024.

الشكل(1): تطور أسعار النفط الخام(دولار/برميل) خلال فترة (1996–2008).

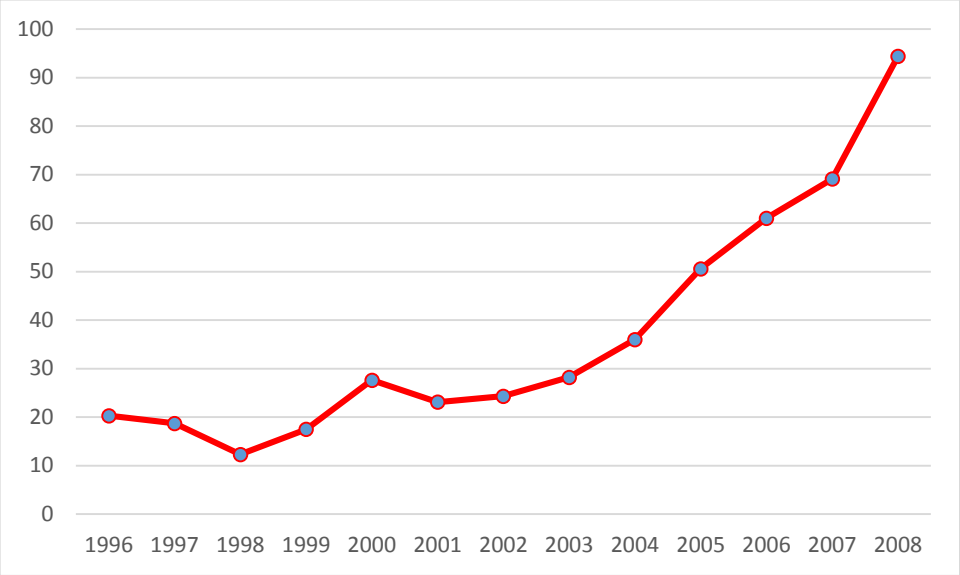

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(1).

ساهمت عدة عوامل على انتعاش الأسواق النفطية خلال سنة1996، حيث ارتفعت أسعار النفط الى 20.3 دولار، من أهمها زيادة الطلب وكذا تباطؤ الإنتاج من خارج الأوبك، وارتفاع إمداداتها بكميات أقل مما كان متوقعا[1]، وخلال سنة 1997، تراجعت أسعار النفط إلى 18.7 دولار للبرميل، كما أدى تزامن عدد من العوامل، وهي ضعف الطلب على النفط، وتزايد الإمدادات من الدول المنتجة خارج الأوبك، وعدم التزام بعض دول الأوبك بحصص الإنتاج المقررة لها، بالإضافة إلى القرار الخاص باتفاق النفط مقابل الغذاء إلى ارتفاع المخزونات النفطية وتدهور أسعاره خلال سنة 1998[2]، حيث بلغ معدل الأسعار لسلة خامات أوبك 12.3 دولار للبرميل، وفي سنة 1999، أدى انخفاض الإمدادات النفطية من قبل دول أوبك وبعض الدول المنتجة الأخرى من جهة، وارتفاع الطلب العالمي على النفط من جهة أخرى إلى ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت 17.5 دولار للبرميل خلال هذه السنة[3]. واستمرارًا لتأثير هذه العوامل على تطورات السوق، بذلت الدول النفطية، وعلى رأسها الدول العربية جهودا كبيرة خلال سنة 2000 للمحافظة على استقرار الأسعار من خلال الزيادة في الإمدادات، حيث ارتفع سعر النفط إلى 27.6 دولار للبرميل خلال هذه السنة مقابل 17.5 دولار للبرميل سنة 1999، وقد كان رفع الأسعار خلال هاتين السنتين ضروريا لتحديث الصناعة النفطية[4]، وخلال سنة 2001، تراجعت أسعار النفط الخام إلى 23.1

[1] صندوق النقد العربي(1997)،"التقرير الاقتصادي الموحد 1997"، أبو ظبي، ص60.
[2] صندوق النقد العربي(1999)،"التقرير الاقتصادي الموحد 1999"، أبو ظبي، ص64.
[3] صندوق النقد العربي(2000)،"التقرير الاقتصادي الموحد 2000"، أبو ظبي، ص87
[4] صندوق النقد العربي(2001)،"التقرير الاقتصادي الموحد 2001"، أبو ظبي، ص166-167.

دولار للبرميل نتيجة أحداث 11 سبتمبر[1]، ومع بداية سنة 2002، بدأت أسعار النفط تتحسن تدريجيا حيث بلغت 28.2 دولار للبرميل نتيجة عدة عوامل أهمها، إدراج علاوة مخاطر الحرب بسبب المخاوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية من الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط، تعليق الصادرات العراقية، إضافة إلى انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة اضطراب الأوضاع في البلد [2] وقد شهدت أسعار النفط خلال السنوات الموالية تصاعدا مستمرا لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقة تجاوزت سقف 60 دولار للبرميل في سنتي 2006 و2007، وقد ساهمت في ذلك عدة عوامل، كارتفاع الطلب العالمي على النفط، والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، إلى جانب الاختناقات في طاقات التكرير والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط[3] ، وخلال سنة 2008، سجلت أسعار النفط ارتفاعا بمقدار 25 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل السعر الفوري لسلة أوبك 94.4 دولار للبرميل، ومن أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط وهي، عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة باحتمال تعطل الإمدادات من بلدان غرب إفريقيا ومن خليج المكسيك بسبب العواصف التي ضربت المنطقة[4].

[1] صندوق النقد العربي، (2002)،"التقرير الاقتصادي الموحد 2002"، أبو ظبي، ص 79–80.

[2] صندوق النقد العربي(2003)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2003"، أبو ظبي، ص 5–6.

[3] صندوق النقد العربي(2008)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2008"، أبو ظبي، ص101–102

[4] صندوق النقد العربي (2009)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2009"، أبو ظبي، ص 91–92.

الشكل(2): تطور أسعار النفط الخام(دولار/برميل) خلال فترة (2008–2023):

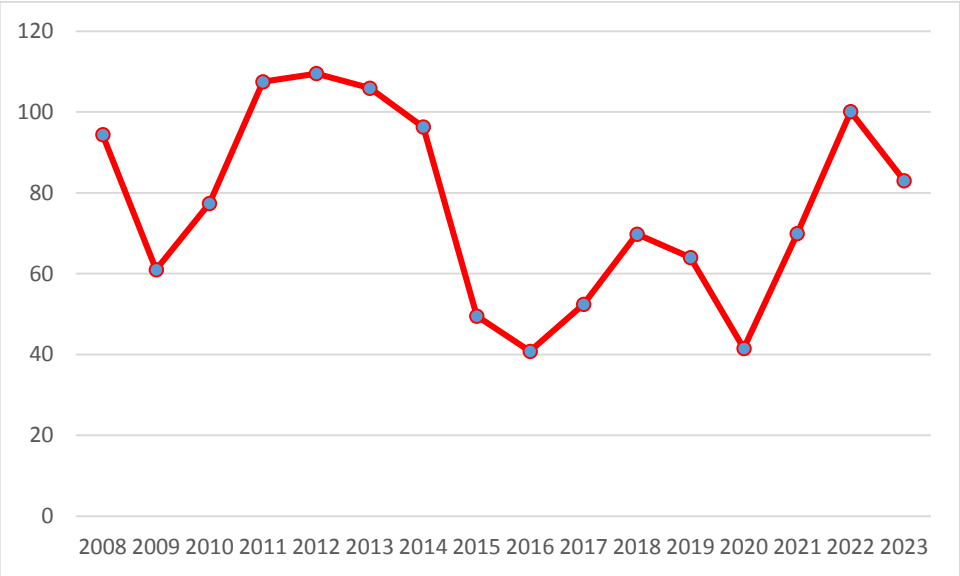

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(1).

سجل المعدل السنوي لأسعار النفط انخفاضا خلال سنة 2009 حيث بلغت 61 دولار للبرميل مقابل 94.4 دولار للبرميل خلال سنة 2008، وذلك نتيجة مرور الاقتصاديات العالمية بأسوأ ركود عرفته منذ ثلاثينات القرن الماضي نتيجة للأزمة المالية العالمية[1]، وخلال سنة 2010، ارتفعت أسعار النفط مجددا إلى 77.4 دولار للبرميل نتيجة عدة عوامل أهمها الانتعاش الاقتصادي العالمي والتطورات في أسواق المال والأسهم العالمية والفائض في الطاقة الانتاجية من النفط العام [2]، وقد شهدت سنتي 2011 و 2012 ارتفاعا في معدلات أسعار النفط العالمية حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل حيث بلغ 107.5 دولار للبرميل سنة 2011 و 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 ، وانطلاقا من سنة 2013، سجلت أسعار النفط انخفاضا متواصلا حيث بلغت أدنى مستوى لها سنة 2016 والذي قدر بـ 40.8 دولار للبرميل، وذلك نتيجة استمرار وفرة الإمدادات العالمية، تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط، ارتفاع مستويات المخزون النفطي العالمي، إضافة إلى ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى[3] ، ثم بعدها تذبذبت أسعار النفط حيث تراجعت إلى 41.5 دولار للبرميل سنة 2020 بسبب الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط نتيجة جائحة كورونا التي دفعت دول العالم إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، في ظل وجود فائض كبير من إمدادات

[1] صندوق النقد العربي(2010)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2010"، أبو ظبي، ص106–108.
[2] صندوق النقد العربي(2011)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2011"، أبو ظبي، ص93–94.
[3] صندوق النقد العربي(2017)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2017"، أبو ظبي، ص94–95.

النفط الخام العالمية[1]، سجلت سنة 2021 ارتفاعًا كبيرًا في أسعار النفط هو الأعلى منذ عام 2011، حيث بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك 69.9 دولارًا للبرميل، وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بتحسن أساسيات السوق، من بينها زيادة الطلب على زيت التدفئة بفعل الشتاء القارس في نصف الكرة الشمالي، وعلى جانب الامدادات، قيدت امدادات النفط الخام العالمية، أما بالنسبة للجزائر، فقد ارتفع سعر خام صحارى ليصل إلى 70.7 دولارًا للبرميل، وهو من بين أعلى الزيادات المسجلة بين الخامات العربية خلال العام[2] ،شهدت أسعار النفط العالمية خلال عام 2022 رغم التقلبات في الأسواق، في ظل الازمة الروسية الأوكرانية ، حيث بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك 100.1 دولار للبرميل، وهو الأعلى منذ عام 2013، مسجلًا زيادة بنحو 30.2 دولارًا للبرميل مقارنة بعام 2021، من العوامل التي ساهمت في هذا الارتفاع ،قوة أساسيات السوق النفط العالمية ، وانتعاش أسواق العقود الآجلة، وزيادة الطلب من المصافي التكرير خلال موسم القيادة الصيفي، إضافة إلى توافر الإمدادات محدودة في بعض مناطق الإنتاج ،وكذلك التطورات الجيوسياسية في شرق اوربا[3]، تراجعت أسعار النفط العالمية سنة 2023 مسجلة أول خسائر سنوية منذ 2020، نتيجة تقلبات حادة في الأسواق الآجلة، في ظل عدم استقرار التعافي الاقتصادي وغموض بشأن عدم اليقين بموعد انهاء السياسات النقدية الأمريكية، إلى جانب تأثير قرارات أوبك وتغيرات مخزونات النفط الأمريكية. وبلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك 83 دولارًا للبرميل، منخفضًا بنحو 30.2 دولارًا أو 17.1٪ مقارنة بعام 2022[4].

[1] صندوق النقد العربي(2021)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2021 "، أبو ظبي، ص120-121

[2] صندوق النقد العربي(2022)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2022"، أبو ظبي، ص130-131.

[3] صندوق النقد العربي (2023)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2023"، أبو ظبي، ص109-110.

[4] صندوق النقد العربي(2024)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2024"، أبو ظبي، ص138.

○ المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة(1996–2023)

عرفت أسعار النفط خلال الفترة ما بين 1996 و2023 تقلبات كبيرة، اثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري، نظراً لاعتماد البلاد بشكل كبير على العائدات النفطية كمصدر أساسي لتمويل اقتصادها ودفع عجلة التنمية. وفي هذا الإطار نهدف إلى دراسة أثر هذه التقلبات على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة.

1– برامج النمو الاقتصادي في الجزائر:

1–1 برنامج التصحيح الهيكلي 1995–1998:

بعد الانتهاء بنجاح من تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994 – مارس 1995)، وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر للفترة الممتدة بين 1995 و1998. وقد نص هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة الأجل مع نادي باريس ونادي لندن[1]، وأسفر عن حصول الجزائر على مبلغ قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة(DTS) ، أي ما يعادل 127.9% من حصتها لدى الصندوق. [2]

تتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995–1998 فيما يلي:

- ❖ تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.
- ❖ مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.
- ❖ خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995/1994 إلى 2.2% من هذا الناتج سنة 1998/1997.
- ❖ رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـ 5.5% من الناتج المحلي الخام ما بين 98/97-95/94 وهذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.[3]
- ❖ العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداءا من 1996/01/01، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.[4]

---

[1] بلعزوز بن علي(2006)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 193

[2] مسعود دراوسي(2006)، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990– 2004"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص377.

[3] عبد المجيد قدي (2005)، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية ، ص 293.

[4] بلعزوز بن علي(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 196.

وتتمثل اهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي في:[1]

- ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار (1994) إلى 7 مليار دولار (1998)، أي بمعدل تضاعف قدره 6.36 مرة.
- زيادة المديونية الخارجية من 29.5 إلى 30.5 مليار دولار بين 1994 و1998، بسبب تراجع عائدات التصدير إلى نحو 10 مليار دولار.
- ارتفاع نسبة خدمات الدين من 30.9% (1996) و30.3% (1997) إلى 47.5% في 1998.
- تراجع معدل التضخم من 29% (1994) إلى 5% (1998)، ما أدى إلى خفض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9.5%.
- نمو الكتلة النقدية بنسبة 19.1% سنة 1998، مقارنة بـ10.5% سنة 1995.

حقق برنامج التمويل الموسع هدفه الأساسي في امتصاص النمو السنوي للسكان النشطين، بفضل معدل نمو خارج قطاع المحروقات بلغ 5.7% سنة 1998[2]. غير أن أبرز مآخذه تمثلت في استمرار هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية، نتيجة هيمنة قطاع المحروقات الذي يمثل 95% من الصادرات، ويساهم بـ60% من موارد الموازنة، ويمثل ما بين 25% و40% من الناتج الإجمالي. وبالتالي، فإن برنامج الصندوق قد نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي.[3]

ومع تحسن سوق النفط العالمي بحلول 2001، أطلقت الدولة برامج استثمار طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو خلال الفترة 2001–2014

2–1 برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001–2014):

شهدت الجزائر منذ مطلع الألفية تحوّلًا في سياستها الاقتصادية، حيث تبنت الحكومة نهجًا جديدًا للتنمية قائمًا على التوجه الكينزي، ركّز على رفع النمو من خلال توسيع الإنفاق الاستثماري العمومي. وقد تُرجمت هذه السياسة عبر ثلاثة برامج رئيسية:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE

المطبق خلال الفترة (2001–2004)، خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي).

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2] IMF(1998),"Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix " , IMF Staff Country Report No. 98/87, p.37

[3] وليد عبد الحميد عايب (2010)، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ص 229.

- ❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC Programme complémentaire de soutien à la croissance

الذي نفذ خلال الفترة (2005–2009)، خصص له مبلغ 8705 مليار دينار جزائري (حوالي 114 مليار دولار).

- ❖ برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE Programme de consolidation de la croissance économique

الذي تم تنفيذه خلال الفترة (2010–2014)، وهو يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 21214 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار).

1–2–1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) PSRE:

شهد هذا البرنامج تخصيص غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يرتفع إلى نحو 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، نتيجة إضافة مشاريع جديدة وإعادة تقييم أغلب المشاريع المبرمجة سابقًا.[1]

ركز هذا البرنامج بشكل أساسي على دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالنقل، الري، الهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد رافقته إصلاحات مؤسساتية ودعم للمؤسسات الوطنية[2]، ووزعت مخصصاته على أربعة قطاعات رئيسية كما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول(2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

[1] محمد مسعي(2012)، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 147.

[2] نبيل بوفليح(2013)، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد09، جامعة الشلف، الجزائر، ص 46.

يُبيّن الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على الحصة الأكبر من ميزانية البرنامج، بنسبة تفوق 40%، يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بنحو 39%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ12.5%، وأخيرًا دعم الإصلاحات بـ8.6%.

أما التوزيع الزمني للبرنامج، فقد تركز خلال السنوات الثلاث الأولى: 2001 (205.4 مليار دج، بنسبة39.12 %)، 2002 (185.9 مليار دج، بنسبة35.4%)، و2003 (113.9 مليار دج، بنسبة 21.69%)، بينما لم تُخصص سنة 2004 إلا بنسبة ضئيلة بلغت 3.9% (20.5 مليار دج). وهو ما يعكس رغبة الحكومة في تسريع تنفيذ المشاريع لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة جرّاء أزمة التسعينات وإصلاحاتها الصعبة[1].

وقد تطلب هذا البرنامج حشد موارد كبيرة، ما استدعى اعتماد تعديلات مؤسساتية وهيكلية لتسهيل تطبيق آليات السوق، إلى جانب جملة من التدابير الجبائية والمالية الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول(3): السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004:

الوحدة: مليار دج

المعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر:

Services du chef du gouvernement ; Programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ; Appui aux reformes ; p. 3

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[2]

[1] نبيل بوفليح (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 47

[2] كريم زرمان(2010)، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 204.

➢ **تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:**[1]

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ما يلي:

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي الغلاف المالي.
- إنجاز 73% من المشاريع (حوالي 1181 مشروع)، و26% منها قيد الإنجاز (4093 مشروع)، فيما لم يُباشر تنفيذ 1% (159 مشروع).
- لم يُسجّل القطاع الصناعي استجابة كافية بسبب مشاكله المالية والهيكلية، خاصة في المؤسسات العمومية.
- أسهم ارتفاع الإنفاق العمومي في زيادة كبيرة للواردات استجابة للطلب الكلي المتزايد.
- حقق البرنامج نموًا خارج المحروقات بنسبة 5%، لكنه لم يُحقق الأثر الهيكلي المنشود لأسباب أبرزها:

أ- ارتفاع دخل الأسر أدى إلى زيادة الاستيراد.

ب- ضعف الاستثمار المحلي، خاصة لدى المؤسسات العمومية المتعثرة.

ج- محدودية الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات، مقابل استفادة كبيرة للمؤسسات الأجنبية من الطلب العمومي، حيث بلغت قيمة خدماتها 11 مليار دولار بحلول 2009.

1-2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:(2005-2009) PCSC

جاء هذا البرنامج استكمالًا للبرامج والمشاريع التي تم إطلاقها ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مستفيدًا من التحسن الملحوظ في الوضعية المالية للجزائر بفعل ارتفاع أسعار النفط، التي بلغت حوالي 38.5 دولارًا للبرميل سنة 2004.[2]

خُصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو غلاف مالي ابتدائي قدره 4203 مليار دينار (نحو 55 مليار دولار)، تدعّم بعدة موارد إضافية، منها: 1191 مليار دج كاعتمادات مالية مصادق عليها، 1140 مليار دج كمخصصات لحسابات الخزينة الخاصة، 1071 مليار دج كموارد متبقية من برنامج الاستثمار السابق، 432 مليار دج لبرنامج تنمية الجنوب، و668 مليار دج للبرنامج الخاص بتنمية الهضاب العليا.

وبشكل عام، بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج مع نهاية جوان 2006 حوالي 8705 مليار دج (ما يعادل 114 مليار دولار)[3]، وقد تم تقسيمه إلى خمسة برامج فرعية تغطي خمسة قطاعات رئيسية، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] بوعشة مبارك(2003)، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–" ، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، ص 12-13.

[2] بوعشة مبارك(2003)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] World Bank (2007), "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment", Vol. 1, World Bank Report, No. 36270-DZ, p. 1

الجدول(4): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص 6-7.

- **تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):**[1]

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار المحروقات بفعل الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.
- سجل القطاع الصناعي الخاص نموًا محدودًا، بينما عرف القطاع العام تراجعًا خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج في خفض البطالة من 17.7% عام 2004 إلى 10.3% في 2009.
- سُجّلت عمليات إعادة تقييم للمشاريع سنة 2008، وتأخّرات في الإنجاز بقيمة 130 مليار دولار.
- غابت استراتيجية واضحة، إلى جانب نقص مكاتب الدراسات المؤهلة، ما أثّر على جودة تنفيذ البرامج.
- أدى سوء تسيير الموارد إلى ضعف أثر الإنفاق العام على النمو.
- استحوذت الشركات الأجنبية على أغلب المشاريع، مما همّش المؤسسات الوطنية.

1-2-3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) و يشمل:

[1] بوعشة مبارك(2003)، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9680 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي 155 مليار دولار). [1]

ويسعى هذا البرنامج الى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.

يشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (5): مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010–2014

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، الملحق III: قِوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014.

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، ص 2.

[2] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 16-17

تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، وهكذا:[1]

- لا يمكن الشروع في تنفيذ أي مشروع ما لم تُستكمل دراسته بشكل نهائي ويتوفر العقار اللازم لإنجازه.
- في حال تجاوزت تكلفة الدراسات 20 مليار دينار جزائري، يتوجب الحصول على موافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل طلب لإعادة تقييم رخصة برنامج يجب أن يُسبق بحذف مشاريع أخرى من نفس القطاع بقيمة مالية مماثلة من مدونته.
- ضرورة التسريع في توفير العقارات اللازمة لإنجاز مشاريع التجهيز العمومي، مع التأكيد على حماية الأراضي الزراعية الخصبة.
- الحرص على تسريع وتيرة إجراءات الصفقات العمومية، مع الالتزام التام بالقوانين المنظمة للنفقات العامة.
- تقوية آليات الدراسة والتنفيذ، من خلال تشجيع الاستثمار في كلا المجالين بالتوازي مع تأهيل المؤسسات العمومية المعنية بذلك.

يتم تمويل هذا البرنامج بالكامل من الموارد الوطنية دون اللجوء إلى استدانة خارجية، مما يحافظ على استقرار ميزان المدفوعات واستقلالية المالية الوطنية. ويرجع ذلك إلى توفر مدخرات خزينة عمومية تجاوزت 4000 مليار دينار، بفضل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يساهم في تمويل البرنامج مع احتفاظه بادخار استراتيجي بقيمة 10 مليارات دولار[2].

رغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية (2001–2014)، إلا أن هذا التحسن كان مؤقتًا نتيجة تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار المحروقات والعوامل الخارجية.

1–3 البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي (2015–2019):

حرصت الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي او المخطط الخماسي (2015–2019) على استكمال مسيرة النمو والتنمية التي بدأت في تطبيقها منذ عام 2001.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2010)، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، ص 39–40

[2] ملحق بيان السياسة العامة(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 41

هو مخطط رصدت له الجزائر نحو 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار وكان موجه بصفة خاصة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر وشمل ما يلي:[1]

➢ **مضمون البرنامج:**

- استكمال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز، مع تحديد نهاية سنة 2014 كأجل لاستكمالها.
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تطوير الصناعات الغذائية، بدعم الإنتاج الزراعي، وفتح مجالات جديدة لتصدير منتجات ذات قيمة مضافة.
- تكثيف البحث والتنقيب عن حقول نفط جديدة، وتطوير قدرات الإنتاج الحالية لضمان موقع تنافسي في السوق العالمية وتحقيق الأمن الطاقوي على المدى الطويل.
- وضع برنامج وطني واسع لتطوير الطاقات المتجددة.
- إعداد إطار تشريعي وتنظيمي جديد يهدف إلى حماية الاستثمار وضمان تسيير فعلي ومستدام للبنى التحتية والخدمات العمومية، بما يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا، مع دعم المؤسسات المصغرة.
- تحديث البنية التحتية للاتصالات، وتعزيز استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتوسيع اندماج المجتمع في اقتصاد المعرفة والخبرة.
- العمل على خلق تكاملات اقتصادية داخلية من خلال تسيير متكامل للمناطق الجبلية.
- ترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة في قطاعي السكن والصيد البحري، من خلال ما يلي:
  - إطلاق برنامج استثماري ضخم في قطاع البناء بقيمة 65 مليار دولار، لإنجاز 46 مليون وحدة سكنية في أفق 2019، مع إشراك الشركات الوطنية والدولية، واعتماد تقنيات بناء حديثة تحترم المعايير البيئية وتضمن نقل المهارات والمعارف، خصوصًا لفائدة الشباب.
  - تنفيذ مخطط جديد لتطوير الصيد البحري وتربية الكائنات المائية للفترة 2015–2020، بهدف مضاعفة الإنتاج الوطني ليصل إلى 200 ألف طن سنويًا.

➢ **اهداف البرنامج:**

- تطوير موارد الميزانية العادية لتصبح قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير.
- تحقيق انخفاض ملحوظ في عجز الخزينة خلال الفترة ذاتها.
- تعبئة موارد مالية إضافية من السوق المالية الداخلية.

[1] وسيلة جهات(2023)،" تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2023"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، ص115-116.

- العمل على تحقيق نمو قوي في الناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد وتعزيز نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- خلق مناصب شغل جديدة.
- السعي لبلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7%، مع مواصلة السياسة الاجتماعية للدولة، من خلال ترشيد التحويلات الاجتماعية وتقديم الدعم للفئات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج الذي يساهم في خلق الثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب دعم المؤسسات المصغرة.
- تحديث الإدارة الاقتصادية، ومكافحة البيروقراطية، وتكريس اللامركزية في اتخاذ القرار، من أجل ضمان خدمة عمومية فعالة.

شهد البرنامج الخماسي (2015–2019) عراقيل كبيرة نتيجة انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014، ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع الكبرى المبرمجة ضمنه، وتبنّي سياسة تقشفية ترتكز على ترشيد النفقات العمومية. وبموازاة ذلك، تم الإعلان في نهاية سنة 2016 عن نموذج اقتصادي جديد للنمو، جاء في سياق برنامج النمو الاقتصادي الجديد، الذي كان يمتد إلى آفاق 2030، ويهدف إلى تحقيق التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام، مع التركيز على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

غير أن هذا النموذج لم يشهد متابعة واضحة، خاصة بعد الحراك الشعبي الذي عرفته البلاد في فبراير 2019، والذي أعقبه انتخاب رئيس جديد، حيث تم لاحقًا اعتماد خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، دون تقديم توضيحات رسمية بشأن مصير نموذج النمو الاقتصادي 2016–2030، الذي كان يطمح إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في فترة وجيزة.[1]

➢ نتائج والتقييم للبرنامج الخماسي (2015–2019):

- الناتج الداخلي: سُجّل انخفاض في سنة 2015، وذلك بالمقارنة مع السنوات التي تلتها 2016، 2017، 2018، حتى قدر ب 16.172,70مليار دينار، حيث بدأ يشهد تحسنًا تدريجيًا رغم استمرار الضغوطات الناتجة عن تراجع أسعار النفط، مما يعكس محاولات الدولة الحفاظ على مستويات معينة من النشاط الاقتصادي رغم الظروف الصعبة.

[1] وسيلة جهات(2023)، مرجع سبق ذكره، ص116.

- الميزانية العامة: عرفت عجزًا مستمرًا خلال الفترة نتيجة تراجع الجباية البترولية بعد انهيار أسعار النفط أواخر 2014، ورغم ارتفاع الجباية العادية بفضل تعزيز الرقابة والتحفيزات، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتغطية النفقات المعتمدة أساسًا على الإيرادات النفطية.
- الميزان التجاري: سجّل عجزًا متواصلاً بفعل انخفاض الصادرات خاصة من المحروقات، وارتفاع الواردات بما فيها واردات الطاقة، ما أدى إلى استنزاف احتياطات الصرف رغم تطبيق سياسة ترشيد الواردات ابتداءً من سنة 2016.
- التضخم والمديونية: شهد معدل التضخم ارتفاعًا ملحوظًا سنة 2016 حيث بلغ 6.40% لينخفض سنة 2018حيث سجل 4.27%، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية، بينما بقيت المديونية الخارجية في مستويات منخفضة، مما منح هامشًا من حرية القرار الاقتصادي دون ضغوط خارجية كبيرة.[1]

4–1 برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024):[2]

تأثرت الجزائر، كغيرها من الدول البترولية، بانخفاض أسعار النفط نتيجة لتقلبات سوقية تحكمها قوى العرض والطلب، ما أدى إلى تراجع تمويل برامج الاستثمار الحكومية وتدهور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتفاقم الوضع بسبب ضعف تنفيذ البرامج التنموية وسوء التسيير، إضافة إلى الصدمة غير المتوقعة التي أحدثتها جائحة كوفيد–19 وأثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي. وفي مواجهة هذه التحديات، تبنت السلطات برنامجًا تنمويًا جديدًا قائمًا على التشاور وإشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

➢ مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصاد:

يُعد وضع خطة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مثالًا عمليًا لتجسيد مفهوم الإنعاش الاقتصادي، حيث تم إطلاقها بتوجيه من رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2020، بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية واستعادة التوازنات الكبرى. وقد شملت هذه الخطة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها تقليص الواردات بـ10 مليارات دولار خلال سنة 2020، وتنويع مصادر الدخل من خلال تحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في سنة 2021.

➢ اهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

- بناء نموذج اقتصادي جديد يتميز بالمرونة والشمولية، من خلال تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الاستراتيجية التي ستُشكّل دعامة مستقبلية للاقتصاد الوطني.

[1] وسيلة جهات(2023)، مرجع سبق ذكره، ص117–122.

[2] إسماعيل نور الإسلام ثابت، عبد الصمد سعودي(2024)،" دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020–2024) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية ، المجلد (8)، العدد(1)، ص965

- تعزيز التنمية الصناعية لزيادة مرونة الاقتصاد عبر استغلال أفضل للموارد الطبيعية مع مراعاة البعد البيئي في إطار التنمية المستدامة.
- تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تُشرك أكبر عدد ممكن من الفاعلين مع ضمان توزيع عادل لفرص المشاركة في النمو.
- تحسين مناخ الاستثمار كعنصر محوري في استراتيجية التنمية، بما يعزز جاذبية الجزائر للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر (IDE).
- إصلاح النظام المصرفي والمالي لتسهيل تمويل الاقتصاد وتحفيز المبادرة الاستثمارية.
- تطوير البنى التحتية، لاسيما ما يتعلق بسلاسل الإمداد اللوجستي، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تعزيز القدرة التنافسية، مع إمكانية تمويلها من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP).[1]

➢ **مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي:**

يجب أن يقوم مخطط الإنعاش أساسا على ما يلي:

- تعزيز دولة القانون (سيادة القانون)
- تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة)
- تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية)
- المشاركة في إعداد السياسات (الشمولية)
- الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج /أو الإصلاحات
- تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري)
- تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

ويظل تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة مرهونًا بتحرير المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة، وتطهير تراكمات الماضي، مع ضمان استقرار الإطار التشريعي.

➢ **مضمون وجوانب برنامج الإنعاش الاقتصادي:**

تركّز الحكومة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على عدة محاور أساسية، من أبرزها:

- تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات.
- ضبط التجارة الخارجية وتثمين الموارد الطبيعية، خاصة المنجمية.
- تشجيع الإنتاج المحلي بديلاً عن الواردات.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز النسيج الصناعي الوطني.

[1] إسماعيل نور الإسلام ثابت، عبد الصمد سعودي(2024)، مرجع سبق ذكره، ص966.

- استثمار الطاقات البشرية المبدعة، خاصة من الجالية بالخارج.

إصلاحات قانونية تشمل:

- إلغاء حق الشفعة وتعويضه بترخيص حكومي مسبق.
- إلغاء شرط التمويل المحلي للاستثمارات الأجنبية.
- إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD
- دعم المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة عبر استكمال البيئة المناسبة لذلك.

اما فيما يخص المجال الجبائي، تعمل الحكومة على تنفيذ إصلاحات تشمل تأهيل الخدمة العمومية، توسيع القاعدة الضريبية، رقمنة الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي. كما يُعد العقار الصناعي من أبرز العراقيل التي تواجه المستثمرين وتؤثر على التوزيع العادل للتنمية الصناعية على المستوى الوطني.[1]

2- تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023).

الجدول (6): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1996–2023. (%)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو	4.1	1.1	5.1	3.2	3.8	3.0	5.4	6.5	4.5	5.4
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	2.9	3.1	2.5	1.2	4.8	3.0	2.4	2.6	4.1	3.2
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023		
معدل النمو	3.9	1.5	1.4	0.9	-5.0	3.8	3.6	4.1		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات :2000، 2004، 2010، 2011، 2014، 2015، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023، 2024.

[1]إسماعيل نور الإسلام ثابت، عبد الصمد سعودي(2024)، مرجع سبق ذكره، ص967.

الشكل(3): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1996-2023.

(%)

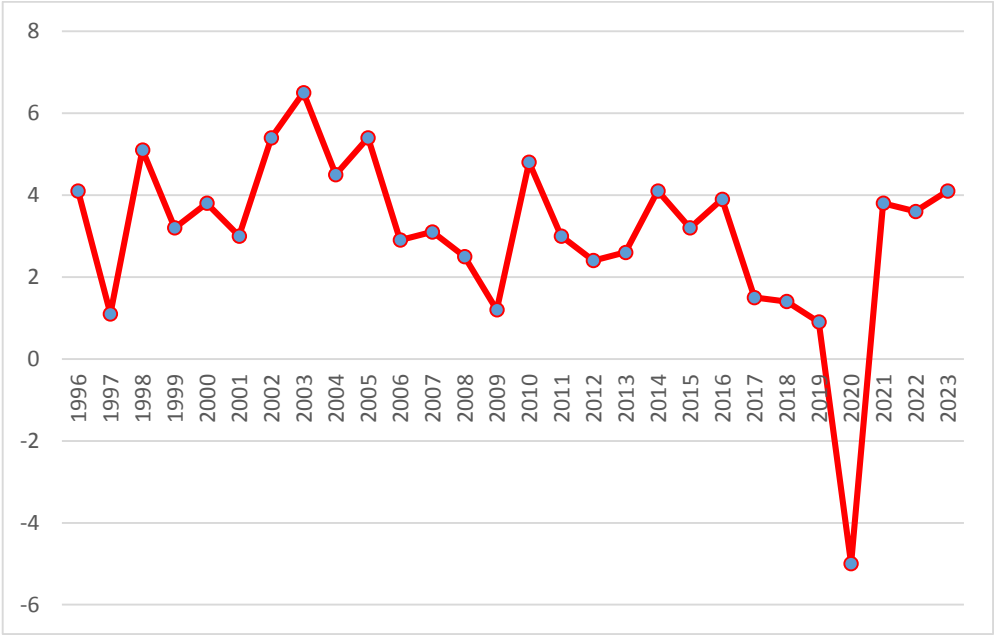

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(6).

شهد معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي فترة تعافٍ بين سنتي 1996 و1999، وذلك نتيجة تبنّي الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من 1994 إلى 1998 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي[1] ، خلال سنة 2003 شهد معدل النمو ارتفاعًا ملحوظًا، ويرجع هذا التحسن إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، إضافة إلى الآثار الإيجابية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خُصِّصت له مبالغ كبيرة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، حيث حققت الجزائر أعلى معدل نمو مقارنةً بالعام السابق بنسبة 6.5%[2] ، ثم بعد ذلك، تراجع معدل النمو بسبب انخفاض إنتاج وتصدير النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب العالمي على الموارد النفطية وانخفاض أسعار النفط بشكل هائل في سنة 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية[3]،أما في سنة 2010، فقد تحسّن معدل النمو بشكل واضح نتيجة لتحسّن أداء قطاع النمو[4]. وفي سنة 2012، بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي 2.4%، بينما سجل في سنة 2013 نسبة 2.6%، ويرجع هذا الانخفاض في معدلات النمو إلى تراجع إنتاج وتصدير النفط[5]، في سنة 2014، حقق معدل النمو تحسنًا ملحوظًا بنسبة 4.1%[6]. انطلاقا

[1] هارون الرشيد بوخرباش (2024)، مرجع سبق ذكره، ص129.
[2] صندوق النقد العربي(2004)، التقرير الاقتصادي الموحد 2004"، أبو ظبي، ص1-2.
[3] صندوق النقد العربي(2010)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2010"، أبو ظبي، ص21.
[4] صندوق النقد العربي(2011)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2011"، أبو ظبي، ص19.
[5] صندوق النقد العربي(2014)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2014"، أبو ظبي، ص24.
[6] صندوق النقد العربي(2015)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2015"، أبو ظبي، ص30-31.

من سنة 2015، فقد بدأت معدلات النمو الناتج الداخلي الإجمالي تشهد تراجعًا مستمرًا، حيث قُدّر معدل النمو 5.0–% في سنة 2020، ويُرجع هذا التراجع أساسًا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى تباطؤ كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار ويرجع ذلك بالأساس الى تأثير الجائحة [1]، حققت الجزائر ارتفاعًا في معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي بعد الانكماش الذي شهدته سنة 2020 نتيجة جائحة **كوفيد–19**، فقد سجلت خلال سنتي 2021 و2022 نموًا بنسبة3.8%، 3.6% على التوالي، ليصل معدل النمو في سنة 2023 إلى 4.1%، ويعود هذا التحسن إلى استفادتها من ارتفاع الإنتاج وارتفاع الأسعار العالمية[2].

[1]صندوق النقد العربي(2021)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2021"، أبو ظبي، ص29–30.

[2]صندوق النقد العربي(2024)، "التقرير الاقتصادي الموحد 2024"، أبو ظبي، ص41–42.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1996–2023)

○ المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL)

1– استقرارية السلاسل الزمنية:

تعد السلسلة الزمنية تمثيلًا لملاحظات ظاهرة اقتصادية عبر الزمن مثل الأسعار أو المبيعات[1]، حيث تُستخدم بشكل واسع في الدراسات التطبيقية، خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية. غير أن هذه النماذج تفترض استقرار السلاسل الزمنية، إذ أن غياب الاستقرار يؤدي غالبًا إلى نتائج زائفة (Spurious Regression)، تظهر من خلال ارتفاع غير مبرر في معامل التحديد R^2 ، وزيادة معنوية إحصائية مبالغ فيها، فضلًا عن مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي. كما أن السلاسل غير المستقرة لا يمكن تعميم سلوكها خارج الفترة المدروسة، مما يقلل من جدوى استخدامها في التنبؤ[2].

1–1 الخصائص الإحصائية لاستقرار السلاسل الزمنية:

توصف السلسلة الزمنية مستقرة عندما تتحقق فيها الخصائص الاتية:

أ- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن: $E(Y_t) = U$

ب- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن: $Var(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \sigma^2$

ج- أن التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t، t+k يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك:

$$Cov(ye.Yt + K) = F[(Y - U)(yt + k - u)] = Yk$$

إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، فإن السلسلة الزمنية Y_t هي ذات استقرار ضعيف (Weak Stationarity)، أو ذات تباين مشترك مستقر(Covariance Stationary) ، أو أنها ذات معنى واسع للاستقرار(Wide Sense Stationarity) .

[1] Bourbonnais.R, Terraza.M,(2010) , "Analyse des séries temporaires :Applications à l'économie et à la gestion"; 3e éd. Dunod : Paris ; p. 5.

[2] أمال معط الله (2015)، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2012)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص318.

ببساطة، إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة، فإن متوسطها الحسابي، وتباينها، والتباين المشترك بين قيمها تبقى ثابتة مع مرور الزمن. وهذا يعني أن السلسلة لا تتأثر باتجاه عام أو نمط موسمي، أي أنها لا تحتوي على أي عامل يتغير بمرور الوقت[1].

انطلاقا من هذه الخصائص، فان سيرورة الخطأ او التشويش الأبيض ε_t مستقرة وذات توزيع متماثل $N(0،\sigma_\varepsilon^2)$ ، تعتبر مستقرة[2].

2–1 اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

لا تقتصر اختبارات جذر الوحدة على الكشف عن عدم الاستقرارية فقط، بل تتيح أيضًا تحديد نوع هذا الاستقرار، سواء كان من نوع السيرورة الاتجاهية (TS) أو الفرقية .(DS) ويساعد ذلك في اختيار الطريقة الأنسب لتحقيق الاستقرار؛ إذ يمكن تحويل السلاسل غير المستقرة إلى مستقرة إما عن طريق إجراء عملية الفرق في حالة السلاسل من نوع(DS) ، أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام في حالة السلاسل من نوع (TS)وبالتالي، يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من السلاسل غير المستقرة حسب طريقة معالجتها: السلاسل من نوعDS اوTS .[3]

أ– سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع(Trend Stationary) (TS) : تُظهر هذه السلاسل طابع عدم السكونية التحديدية (Determinist) وغالباً ما يتم اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى بهدف تحويلها إلى سلاسل مستقرة، وذلك باستخدام الصيغة التالية: $Y_T = f(t + \varepsilon_t)$.

ب– سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع:(Difference Stationary) (DS) : ظهر هذه السلاسل عدم سكونية عشوائية(Random) في مركبة الاتجاه العام، ويُعتمد غالباً على معادلة الفروق الأولى لإعادتها إلى حالة الاستقرار، وذلك وفقاً للصيغة التالية: $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.[4]

من المهم الإشارة إلى أن اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) تتيح إمكانية التعرف على خصائص سلسلة زمنية معينة، ومن بين هذه الاختبارات نذكر: اختبارDickey–Fuller ، اختبار Augmented Dickey-Fuller، اختبار Dickey-Fuller المعزز، اختبارPhillips-Perron .[5]

[1] أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص318.

[2] Bourbonnais.R, Terraza.M,(2010) , op, cit, p238

[3] أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص322.

[4] صليحة مفتاح (2020)،"نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث(ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس–، ص171.

[5] أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص324.

1–2–1 اختبار Dickey – Fuller (1979):[1]

يستخدم اختبار Dickey-Fuller (DF) لتحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية معينة مستقرة أو غير مستقرة، وذلك من خلال التمييز بين الاتجاه التحديدي أو العشوائي فيها.

هناك ثلاث نماذج أساسية تستخدم كقاعدة لبناء هذه الاختبارات[2]، مبدأ هذا الاختبار بسيط، ويقوم على اختبار الفرضية العدمية $H_0: \emptyset_1 = 1$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: \emptyset_1 < 1$،[3] وإذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 في إحدى النماذج الثلاث، فإن السلسلة تعتبر بالتالي غير مستقرة.

- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \varepsilon_1$.
- نموذج الانحدار الذاتي مع حد ثابت: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.
- نموذج الانحدار الذاتي مع اتجاه عام: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$.

لاختبار الفرضية H_0: يتم حساب وملاحظة النسبة $t^*_{\widehat{\emptyset 1}}$ حيث :

اذا كانت $t^*_{\widehat{\emptyset 1}} \geq t_{tabulé}$ ، فانه يتم قبول الفرضية H_0 ، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية لها جذر وحدة واحدة على الأقل، وبالتالي فهي غير مستقرة.[4]

2-2-1 اختبار Dickey – Fuller الموسع (1981): "Augmented Dickey-Fuller".

اقترح كل من Dickey وFuller اختباراً بديلاً يُعرف بـ الاختبار الموسع لـ (ADF) Dickey-Fuller، والذي يأخذ في الحسبان مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء. ويعتمد هذا الاختبار على توسيع المعاملات الثلاثة السابقة من خلال إضافة عدد من فروق المتغير التابع ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t.[5]

ان اختبار(DF) الموسع(ADF) تحت الفرضية البديلة $|\emptyset_1| < 1$، يستند على التقدير بواسطة طريق المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الاتية:

[1]Dickey.A.D, Fuller.A.W (1979), "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root"; Journal of the American Statistical Association, 74 (366); 1979; pp. 427-431.
[2] Bourbonnais.R, Terraza.M,(2010) , op, cit, p247.
[3] Song.H, Stephen F. W,and Li. G(2009)"The Advanced Econometrics of Tourism Demand": Routledge: New York and London, p. 76.
[4] Bourbonnais.R, Terraza.M,(2010) , op, cit, p247
[5]. Gujarati.N.D(2004), "Basic Econometrics"; 4th ed.; The McGraw-Hill Companies; U.S.A, p817.

- $\Delta Y_t = Py_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$.
- $\Delta y_t = py_{t-1-} \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$.
- $\Delta y_t = py_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_t \, \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$.

مع: $\varepsilon_t \rightarrow$ i. i. d.

يُنفذ هذا الاختبار بطريقة مشابهة لاختبار Dickey-Fuller البسيط، إلا أن القيم الجدولية الإحصائية تختلف بينهما. وتُعد عملية تحديد عدد فترات التأخر (p) الملائمة للمتغير التابع ذات أهمية كبيرة، إذ إن اختيار عدد قليل جداً من درجات التأخر قد يؤدي إلى الرفض الخاطئ لفرضية العدم حتى وإن كانت صحيحة، في حين أن استخدام عدد كبير منها قد يؤدي إلى خفض قوة الاختبار نتيجة انخفاض درجات الحرية.

مكن تحديد طول فترة التأخر (p) وفقا لمعيارAkaike (AIC) ، أو معيارSchwarz (SC) .[1]

- **معيار Akaike (AIC):**[2]

تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة التي تحقق أدنى قيمة الدالة Akaike والتي تعطى كما يلي:

$$AIC(p) = Ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{2p}{n}$$

مع:

SCR_p: مجموعة مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساويp.

n: عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة).

Ln: اللوغاريتم النيبيري.

- **معيار schwarz (SC):**[3]

تُعد هذه الطريقة مشابهة إلى حد كبير للطريقة السابقة، حيث تعتمد على اختيار القيمة (القيمةP)، التي تُقلل من قيمة معيارSchwarz .

$$SC(p) = Ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{pLn\, n}{n}$$

[1] أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص326.

[2] Akaike.H(1974),"A New Look at the Statistical Model Identification"; IEEE Transactions on Automatic Control, Vol,19, pp,716-723.

[3] Schwarz.G (1978), "Estimating the Dimension of a Model": The Annals of Statistics; 6(2), pp461-464.

3–2–1 اختبار Phillips-Perron (1988):[1]

قام كل من Phillips وPerron بتطوير اختبار شامل للجذر الوحدة يُستخدم لقياس عدم الاستقرارية، ويُعد هذا الاختبار مشابهاً لاختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) من حيث المبدأ، إلا أنه يتميز بـ إدخال تصحيح تلقائي على اختبار Dickey-Fuller البسيط، وذلك بهدف معالجة كل من الارتباط الذاتي وعدم تجانس تباين الخطأ .وغالباً ما تؤدي هذه الاختبارات إلى نتائج متقاربة في التطبيق العملي.

– حساب إحصائية "PP "Phillips-Perron كما يلي:

$$t^*_{\hat{\emptyset}_1} = \sqrt{k}\,.\frac{(\hat{\emptyset}_{1_}1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع: $k = \frac{\partial^2}{s_t^2}$ والتي تساوي تقريباً 1 في حال كان المتغير e_t يمثل خطأً أو تشويشاً أبيض (White Noise).

إذا كانت $t^*_{\widehat{\emptyset 1}} \geq t_{tabulé}$ يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة، وبالتالي، تكون السلسلة غير مستقرة.

2– نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء المزعة ARDL:

أصبحت منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، وهي منهجية قدمها Pesaranوآخرون عام 2001. يجمع هذا النموذج بين خصائص نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج الفجوات الزمنية الموزعة (Distributed Lag Models)في إطار موحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر[2].

يتميز نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بعدة مزايا، من أبرزها:

- لا يشترط نموذج (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، حيث يمكن أن تكون من الرتبة الصفرية I(0) أو من الرتبة الأولى I(1) ، بشرط ألا تكون متكاملة من الرتبة الثانية I(2) .
- يتيح إمكانية تقدير كل من الأجلين الطويل والقصير في الوقت نفسه، كما يسمح بالتعامل مع المتغيرات التفسيرية بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

[1] امال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص328–327.

[2] Pesaran & et.al.,(2001), "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of Applied Econometrics, 16(3), p. 289.

- يعطي نتائج دقيقة حتى في حالة صغر حجم العينة، ويتميز ببساطته في تقدير العلاقة التكاملية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).
- يمكن من خلاله التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية داخل النموذج، كما يتيح اختبار العلاقة بين المتغيرات في مستواها الأصلي (Level)، سواء كانت من الرتبة I(0)، I(1)، أو مزيجًا من الاثنين.
- يساعد استخدام هذا النموذج في الحد من مشكلات حذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي، مما يجعل التقديرات الناتجة عنه كفؤة وغير متحيزة.
- يأخذ نموذج (ARDL) عددًا كافيًا من فترات التأخر الزمني لضمان الحصول على أفضل تمثيل للبيانات ضمن النموذج العام.
- يقدم أفضل النتائج لتقدير المعلمات على المدى الطويل، كما أن اختبارات التشخيص المرتبطة به يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة.
- يتيح هذا النموذج إمكانية تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إلى جانب قياس حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتُعتبر معلماته المقدرة للأجلين القصير والطويل أكثر اتساقًا مقارنةً بالطرق الأخرى المستخدمة لاختبار التكامل المشترك.[1]

والصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع (Y)و(K) ومن المتغيرات التفسيرية ($X_1, X_2, \dots . X_K$)يكتب النموذج ($P, q_1, q_2 \dots . q_k$)(ARDL) بالشكل الاتي:

$$\Delta K_t = C + B_1 Y_{t-1} + B_3 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \cdots + B_{K+1} X_{kt-1} + \sum_{i=0}^{p-1} \gamma_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1-1} \gamma_{2i} \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q2-2} \gamma_{3i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{qk-1} \gamma_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \cdots + \varepsilon_t \quad \dots \dots (1)$$

حيث:

Δ: الفروق الأولى. C: الحد الثابت. ε_t : حد الخطأ العشوائي.

B: معلمات العلاقة طويلة الاجل. γ: معلمات العلاقة قصيرة الاجل.

[1] صليحة مفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص173-174.

$(Pq_1, q_2 \dots q_k)$، تمثل فترات الابطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2 \dots X_K)$على الترتيب.

2–1 اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test):

يُعتمد في الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في النموذج على اختبار (Wald) أو إحصائية(F) ، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التالية:

$$H_0: B_1 = B_2 = \cdots \dots \dots = B_{K+1} = 0$$

وتُشير هذه الفرضية إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (أي انعدام التكامل المشترك بينها)، في حين أن الفرضية البديلة تعبّر عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq \cdots \dots \dots B_{K+1} \neq 0$$

بعد احتساب قيمة إحصائية (F)، تُقارن مع القيمة الجدولية التي قدمها Pesaran et al. عام 2001. ونظرًا لكون توزيع اختبار (F) غير معياري، فإنه يتضمن قيمتين حرجتين:

- الحد الأدنى: يُفترض فيه أن جميع المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة الصفرية$I(0)$.
- الحد الأعلى: يُفترض فيه أن جميع المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$.[1]

ويُتخذ القرار وفقًا لما يلي:

إذا تجاوزت قيمة F-Statistics الحد الأعلى للقيم الحرجة، يتم رفض الفرضية العدمية، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى، يتم قبول الفرضية العدمية. وفي حال كانت قيمة F-Statistics واقعة بين الحدين الأدنى والأعلى، فإنه لا يمكن اتخاذ قرار حاسم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.[2]

2–2 تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج (ARDL) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك بناءً على عدد فترات الإبطاء المثلى التي تم تحديدها مسبق.

[1] صليحة مفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص175–176.

[2] Pesaran and et.al. (2001), , p300.

2–3 تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

بعد تحديد العلاقة طويلة الأجل باستخدام نموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعكس ديناميكية العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.[1]

2–4 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

يتمّ استخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقُّق من صحّة نتائج نموذجي ARDL، مثل اختبار Breusch-Godfrey LM المعروف أيضاً باسم اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي الذي طوَّره كل من Breusch (1978)[2] وGodfrey (1978)[3]، اختبار عدم ثبات التباين (ARCH) المقترح من قِبَل Engle (1982)[4]، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque–Bera)، واختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) المقترح من قِبَل Ramsey (1969)[5].

بالإضافة إلى ذلك، يتمّ استخدام اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربّعات البواقي المتابعة CUSUMSQ من أجل التحقُّق من الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذجين.

[1] صليحة مفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] Breusch, T. S (1978). "Testing for autocorrelation in dynamic linear models". Australian economic papers", 17(31), pp.334-355.

[3] Godfrey, L. G (1978),"Testing for higher order serial correlation in regression equations when the regressors include lagged dependent variables". Econometrica: Journal of the Econometric Society 46, pp.1303–1310.

[4] Engle, R. F(1982), "Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation". Econometrica: Journal of the econometric society, pp.987-1007.

[5] Ramsey, J. B,(1969), "Tests for specification errors in classical linear least-squares regression analysis". Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 31(2), pp.350–371.

○ المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر

1- تحديد معطيات الدراسة ومصادرها:

تغطّي هذه الدراسة الفترة الممتدّة من 1996 إلى 2023 بناءً على توفُّر البيانات المتعلِّقة بالمتغيِّرات محل الدراسة التالية:

– **النمو الاقتصادي (GDP)**: تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من موقع البنك العالمي.

(http://data.worldbank.org/).

– **أسعار النفط (OILP)**: تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات الممتدة من 1997 إلى غاية 2024.

– **مؤشر الانفتاح التجاري (OP)**: تم قياسه بواسطة نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ تتوفَّر البيانات لدى موقع البنك الدولي (http://data.worldbank.org/).

– **مؤشر الحوكمة (GI)**: وهو عبارة عن متوسط مؤشرات الحوكمة الستة التالية: الصوت و المساءلة، الاستقرار السياسي و غياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، سيادة القانون، مراقبة الفساد، وتصنف هذه المؤشرات على سلم من 2.5- (سيء) إلى 2.5+ (جيد)، تم أخذ المعطيات من موقع البنك العالمي (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp).

2- تحديد النموذج والمتغيرات:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة ما بين 1996 و2023 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) الذي طوَّره Pesaran وآخرون (1996، 2001) وPesaran وShin(1999).

حيث تتَّخذ معادلة النموذج الشكل التالي:

$$GDP_t = f(OILP_t, OP_t, GI_t) \qquad (2)$$

حيث تشير GDP،OILP ، OP وGI إلى النمو الاقتصادي، أسعار النفط، الانفتاح التجاري، ومؤشر الحوكمة، على التوالي.

بناءً على المعادلة (2)، يتمّ تحديد نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) كالآتي:

$$\Delta GDP_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\,\Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\,\Delta OILP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\,\Delta OP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\,\Delta GI_{t-i} + b_1\,GDP_{t-1} + b_2\,OILP_{t-1} + b_3 OP_{t-1} + b_4\,GI_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

حيث يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى، a_0 هو الثابت وε_t هو حدّ الخطأ الذي من المفترض أنّه تشويش أبيض. تمثّل المعلمات b_1 ، b_2، b_3 و b_4 مُضاعِفات طويلة الأجل. يتمّ استخدام القيم المتأخّرة لـΔGDP_t والقيم الحالية والمتأخّرة لـ $\Delta OILP$، ΔOP، وΔGI لنمذجة العلاقات قصيرة الأجل. يتمّ تحديد فترات الإبطاء المثلى بناءً على معيار Akaike (AIC) نظراً لدقّة نتائجه.

3- تحليل ومناقشة النتائج:

الجدول (7): نتائج اختبارات جذر الوحدة (انظر الملحق (1) و(2))

	GDP	OILP	OP	GI
اختبار ADF				
المستوى	-3.742314 *** (0.0090)	-1.711456 (0.4144)	-1.263837 (0.6311)	-2.029886 (0.2728)
الفروق الأولى	-	-4.653283 *** (0.0010)	-5.575208 *** (0.0001)	-3.662227 ** (0.0136)
اختبار PP				
المستوى	-3.782098 *** (0.0082)	-1.617777 (0.4601)	-1.376106 (0.5788)	-2.209141 (0.2089)
الفروق الأولى	-	-4.733604 *** (0.0009)	-5.291924 *** (0.0002)	-3.623887 ** (0.0148)

ملاحظات: تتضمَّن جميع اختبارات جذر الوحدة الحدّ الثابت (Intercept). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

يلخص الجدول (7) نتائج اختباراي جذر الوحدة ADF وPP لجميع المتغيِّرات عند المستوى والفروق الأولى، وقد أكدت النتائج رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة (عدم الاستقرار) عند المستوى بالنسبة للمتغير الخاص بالنمو

الاقتصادي (GDP) ، ممّا يعني أن هذا المتغير مستقر عند المستوى، في حين يتضح أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة لبقية المتغيِّرات عند المستوى والمتمثلة في: اسعار النفط (OILP) ، الانفتاح التجاري (OP) ، ومؤشر الحوكمة (GI) ، حيث تصبح هذه المتغيِّرات مستقرّة بعد أخذ الفروق الأولى، وبالتالي تتمثَّل الخطوة الموالية في إجراء اختبار الحدود لنموذج ARDL بهدف التحقُّق من إمكانية وجود ارتباط طويل المدى بين المتغيِّرات.

الجدول (8): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL (انظر الملحق (3))

فترات الإبطاء المثلى	(2، 2، 1، 2)	
إحصائية F	8.428480	
عدد المتغيرات المستقلة K	3	
القيم الحرجة	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

يوضِّح الجدول (8) فترات الإبطاء المثلى التي تمَّ اختيارها بناءً على معيار Akaike (AIC) ويعرض نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL وإحصائيات F المحسوبة والقيم الحرجة المناسبة. تشير النتائج إلى أنّ إحصائية F المحسوبة في النموذجين أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند مستويات المعنوية 1% و2.5% و5% و10%، الأمر الذي يؤدِّي إلى رفض الفرضية العدمية التي تنصّ على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيِّرات وقبول الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيِّرات، وبالتالي تتمثَّل الخطوة الموالية في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيِّرات محلّ الدراسة.

الجدول (9): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذج ARDL (انظر الملحق (4))

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	النمو الاقتصادي (GDP)
المعاملات طويلة الأجل	
OILP	0.242319 ** (0.0136)
OP	0.021420 (0.7647)
GI	22.64407 * (0.0628)
الثابت Constant	-24.56095 * (0.0600)
المعاملات قصيرة الأجل	
ΔOILP	0.199062 ** (0.0177)
ΔOP	0.238773 *** (0.0036)
ΔGI	24.01841 *** (0.0014)
معامل تصحيح الخطأ (ECT_{-1})	-0.712945 *** (0.0011)

ملاحظة: تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

يبيِّن الجدول (9) العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيِّرات في النموذج، حيث يتَّضح أنّ أسعار النفط (OILP) لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 5 %، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في عائدات النفط إلى رفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.24% في المدى الطويل في الجزائر، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت اليها دراسات كل من **Harkati(2024)**، **نعمي عبد الله وشيخاوي عبد العزيز(2022)**، **طالب دليلة(2022)**، **عبد الباسط بن معمر وعبد الهادي بن غالم (2019)**، **عاشور عبد الحكيم وبوبكر بن العايب(2017)** في الواقع، ويُعزى هذا التأثير إلى أن ارتفاع أسعار

النفط يُحسّن من الإيرادات العمومية ويزيد من قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الاستثماري، خاصة في ظل اعتماد الجزائر الكبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ومورد أساسي لميزانية الدولة.

كما تبين النتائج ان هناك اثر إيجابي ولكنه غير معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري (OP) على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

إضافة الى ذلك تؤكد النتائج التأثير الإيجابي والمعنوي لمؤشر الحوكمة (GI) على النمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 10 %، حيث أن ارتفاع مؤشر الحوكمة بنسبة 1% يؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي بنسبة 22.64% في المدى الطويل في الجزائر، حيث تمثل الحوكمة الرشيدة عاملا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق الحد من سوء تخصيص الموارد، كبح الفساد، تعزيز مساءلة الحكومة، تشجيع المشاركة العامة، وإعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري.

في المدى القصير، يتَّضح أنّ هناك أثر إيجابي ومعنوي لاسعار النفط على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت لها دراسات كل من **هارون الرشيد بوخرباش (2024)، دردوري رابح وصرارمة عبد الوحيد(2021)**، (**2021**) **Wendji and Achuo** ، **سمية بلقاسمي ومنال بلقاسم** (**2015**)، إضافة الى وجود اثر إيجابي ومعنوي لكل من الانفتاح التجاري ومؤشر الحوكمة على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر عند مستوى معنوية 1%.

وفقاً للنتائج الموضَّحة في الجدول (9)، يتَّضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ECT) سلبي ومعنوي، الأمر الذي يؤكِّد اتِّساق نموذج ARDL. علاوة على ذلك، يؤكِّد معامل تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، اسعار النفط، الانفتاح التجاري، ومؤشر الحوكمة في الجزائر.

الجدول (10): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (انظر الملحق (5))

	إحصائية F	إحصائية χ^2
اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي **Breusch-Godfrey LM**	0.927064 (0.4204)	2.870916 (0.2380)
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية **(Jarque-Bera)**	-	0.895162 (0.639172)
اختبار عدم ثبات التباين (**ARCH**)	0.501822 (0.6136)	1.109077 (0.5743)
اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار **Ramsey RESET**)	2.490850 (0.1214)	-

ملاحظة: تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

وفقاً للنتائج المبيَّنة في الجدول (10)، يشير اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey LM إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي في النموذج نظراً لكون قيم الاحتمال P المرافقة لإحصائيتي F وχ^2 أكبر من 0.05. تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera) إلى أنّ الأخطاء العشوائية في النموذج تتَّبع توزيعاً طبيعياً لكون إحصائية χ^2 غير معنوية عند مستوى 5%. تؤكِّد نتائج اختبار ARCH عدم معنوية إحصائيتي F وχ^2 عند مستوى 5%، وبالتالي يتمّ قبول الفرضية العدمية التي تنصّ على ثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي في نموذج ARDL. علاوة على ذلك، تمَّ استخدام اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) الذي أكَّد ملاءمة تحديد وتصميم نموذج ARDL نظراً لعدم معنوية إحصائية F عند مستوى 5%. في الواقع، لقد اجتاز النموذج جميع الاختبارات التشخيصية بنجاح.

من أجل التحقُّق من استقرار نموذج ARDL، تمَّ استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربَّعات البواقي المتابعة CUSUMSQ، حيث يوضِّح الشكل (4) بشكل مفصَّل نتائج هاذين الاختبارين.

الشكل (4): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ

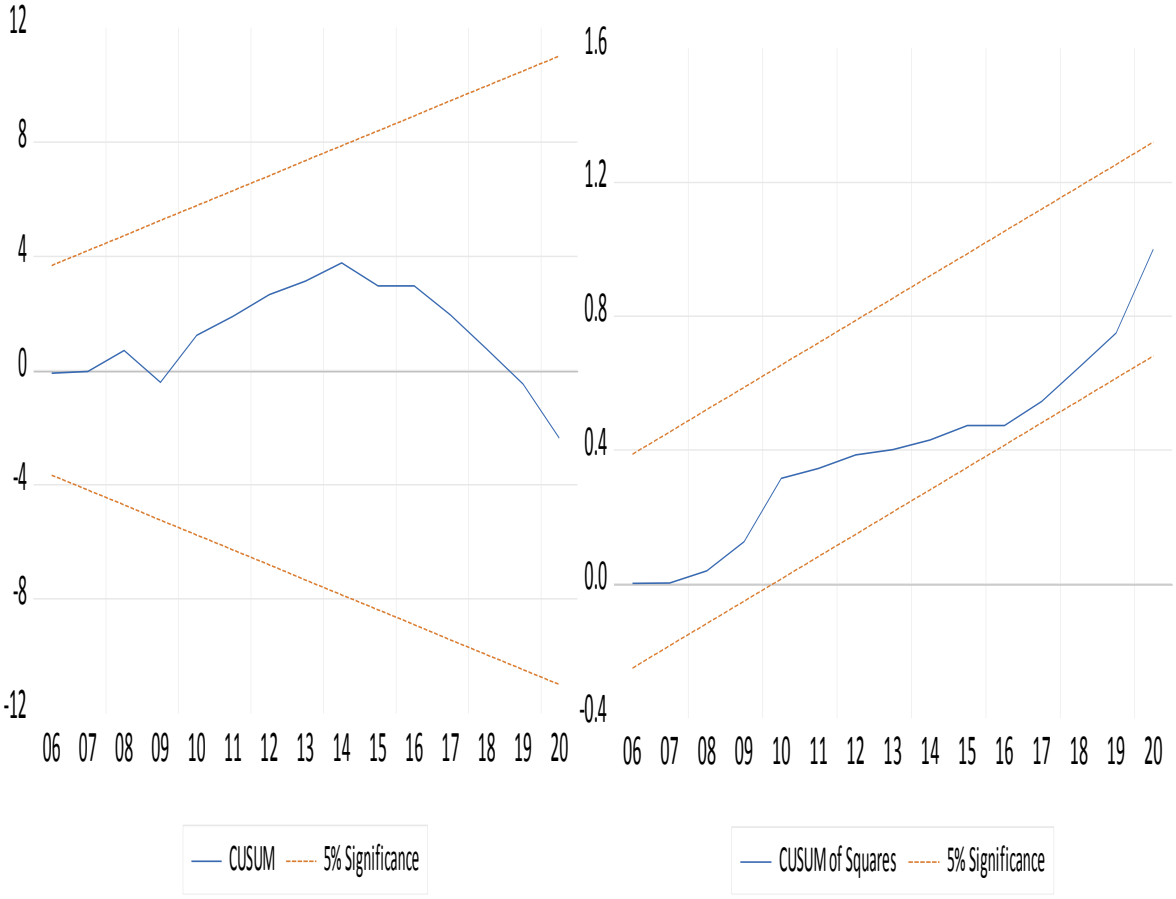

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

كما هو مبيَّن في الشكل (4)، يقع منحنى إحصائيات CUSUM وCUSUMSQ ضمن الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% (الممثَّلة بزوج من الخطوط المستقيمة المرسومة عند مستوى معنوية قدره 5%)، الأمر الذي يؤكِّد استقرار النموذج. خلاصة القول، تعكس هذه الاختبارات صحّة النتائج المتحصَّل عليها.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى دراسة تحليلية قياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1996-2023)، حيث تم أولاً تحليل تطور أسعار النفط في الجزائر، ثم دراسة مسار تطور النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفي الأخير أُجريت دراسة قياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط لنفس الفترة وسنورد اهم النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل:

- تبين نتائج الجانب التحليلي أن أسعار النفط تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، سواء اقتصادية أو جيوسياسية أو طبيعية، مما يؤدي إلى تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض. هذا التغير المستمر يعكس هشاشة الأسعار وعدم استقرارها، مما يجعلها عاملاً متقلباً يؤثر بشكل مباشر على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.
- كما أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط، حيث يتأثر بها بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات المحروقات ويؤكد على طابعه الريعي، وضعف التنويع في بنيته الإنتاجية.
- فيما يتعلق بالجانب القياسي، تبين نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يؤكد الارتباط المستمر والقوي بين المتغيرين. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي على المستويين القصير والطويل، هذه النتائج تؤكد الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط كمصدر رئيسي للتمويل وتحفيز النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر أساسي لعائداتها، ما يجعل اقتصادها عرضة للتقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا الاعتماد المفرط يؤدي إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها النمو الاقتصادي، الذي يتأثر سلبًا في فترات الانخفاض ويستفيد ظرفيًا في فترات الارتفاع، دون أن يتحقق نمو مستدام أو تنويع فعلي في القاعدة الإنتاجية.

تم من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، في محاولة لفهم طبيعة الترابط بين المتغيرين على المديين القصير والطويل. ويسمح هذا التحليل بتقديم تصور أعمق حول مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات النفطية، ويمهّد لبناء سياسات اقتصادية أكثر توازناً واستدامة في ظل بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار. حيث أظهرت النتائج مايلي:

نتائج الدراسة النظرية:

- توصلت الدراسة الى ان النمو الاقتصادي هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه مختلف الدول، كونه يعكس قدرة الاقتصاد على التوسع وتحقيق الرفاهية. ويشمل النمو مجموعة واسعة من العوامل المؤثرة، بدءًا من رأس المال والعمل، وصولًا إلى التكنولوجيا والتعليم، ما يجعله ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل داخلية وخارجية.
- يسهم النمو الاقتصادي في تحقيق العديد من الفوائد، أبرزها تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص العمل، وزيادة الدخل الوطني، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم مسار التنمية المستدامة.
- أظهرت النظريات الاقتصادية تفسيرات متنوعة لمحددات النمو، حيث ركزت النظريات الكلاسيكية على عنصري العمل ورأس المال، بينما أضافت النظريات النيوكلاسيكية دور التقدم التكنولوجي، في حين أعطت نظريات النمو الداخلي أهمية خاصة للعوامل الداخلية مثل التعليم، الابتكار، ورأس المال البشري.
- أجمعت معظم الدراسات السابقة حول الجزائر على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل، مما يعكس حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه تغيرات الأسعار العالمية. في المقابل، أظهرت الدراسات الدولية أن الدول المصدرة تستفيد من فترات ارتفاع الأسعار، لكنها تتعرض لانكماش اقتصادي عند انخفاضها، وهو ما يؤكد هشاشة الاقتصادات الريعية وضرورة تنويع مصادر الدخل لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- **أظهرت نتائج الجانب التحليلي**، أن أسعار النفط تتأثر بعدّة عوامل داخلية وخارجية، سواء كانت اقتصادية، جيوسياسية أو طبيعية، وهو ما يؤدي إلى تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض، مما يعكس هشاشتها ويجعلها عاملاً غير مستقر يؤثر مباشرة في مسار النمو الاقتصادي.
- بين التحليل الاقتصادي أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل ملحوظ بتقلبات أسعار النفط، ما يعكس مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بعائدات المحروقات ويؤكد طابعه الريعي.
- **اثبتت نتائج الدراسة القياسية** وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتابطئة (ARDL)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى ويؤكد وجود ارتباط طويل الأمد بين المتغيرين.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر على المستويين القصير والطويل. ففي المدى الطويل، تصاحب زيادة بنسبة 1% في أسعار النفط الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.24% عند مستوى دلالة 5%. كما تبيّن وجود علاقة إيجابية ومعنوية مماثلة في المدى القصير عند نفس مستوى الدلالة، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام وتعزيز النمو الاقتصاد، وهذه النتائج تعزز الفرضية الثانية تأكيدا والقائلة ب " **تؤثر أسعار النفط تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر**".
- كما تبين أن مؤشر الحوكمة يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، خاصة في المدى الطويل، حيث يعكس تحسين جودة الحوكمة دورًا جوهريًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين تخصيص الموارد والحد من الفساد.
- أما الانفتاح التجاري فقد أظهر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما كان تأثيره في المدى الطويل إيجابيًا ولكنه غير معنوي، مما قد يعكس محدودية فعالية السياسات التجارية أو هيكل الاقتصاد الجزائري في هذا الجانب.
- أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECT) قيمة سالبة ومعنوية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، وقدرة النموذج على تصحيح الانحرافات قصيرة الأجل والعودة إلى حالة التوازن.

التوصيات:

- تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط، عبر تطوير ودعم قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والسياحة والصناعة والتكنولوجيا، مع توفير بيئة استثمارية محفزة تسهل دخول المستثمرين إلى هذه القطاعات من خلال تبسيط الإجراءات ومنح الحوافز المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز جودة الحوكمة من خلال تحسين المؤسسات الحكومية، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية، لضمان تخصيص فعال للموارد وتحفيز النمو الاقتصادي.
- مراجعة وتطوير سياسات الانفتاح التجاري لضمان تحقيق فوائد مستدامة للاقتصاد الجزائري، مع التركيز على دعم الصادرات غير النفطية وتنمية القطاعات المحلية.
- دعم البحث والتطوير والابتكار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحديث الإنتاج وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي.
- تطوير برامج تدريبية وتأهيلية لبناء رأس مال بشري متخصص يلبي احتياجات القطاعات المتنوعة ويسهم في تحسين جودة العمل والإنتاج.
- توجيه عائدات النفط نحو مشاريع تنموية مستدامة تعزز البنية التحتية وتطوير رأس المال البشري، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.
- العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية وتسهيل الحصول على التمويل للمشاريع الناشئة والمتوسطة، مما يدعم خلق فرص عمل جديدة ويحد من البطالة.
- دعم الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خصوصًا في المناطق الجنوبية، لما توفره الجزائر من إمكانات طبيعية تؤهلها لأن تكون رائدة في هذا المجال.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

_ بلعزوز بن علي(2006)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

_ عبد المجيد قدي (2005)، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.

_ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي (2004)،"التنمية الاقتصادية"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

_ محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف (2003)،" التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية.

_ مدحت القريشي(2007)،" التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن.

_ ميشيل تودارو (2006)، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ لننشر، الرياض، السعودية.

_ وليد عبد الحميد عايب (2010)، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان.

الرسائل والاطروحات:

_ احمد ضيف (2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989–2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر–3–.

_ أسماء عدة (2016)،"اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2.

_ الوليد قسوم ميساوي (2018)، " اثر ترقية الاستثمار على لنمو الاقتصادي في الجزائر منذ(1993) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

_ أمال معط الله (2015)، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2012)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان

_ امال معط الله، (2020–2021)، " اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة(1990–2019) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–.

_ خضرة عثمانية (2021)،" اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: (1967–2017)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي –تبسة–.

_ شهيناز بدراوي (2015)،"تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18دولة نامية لفترة(1980-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

_ صليحة مفتاح (2020)،"نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث(ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-.

_ محمد بوشمال (2020)،" اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة.

_ مروة مومن(2023)، "اثر تنمية الصادرات خارج المحوقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية-للفترة(2020-2022) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 1945 قالمة.

_ مسعود دراوسي(2006)، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

_ مونة نريمان مزياني (2022-2023)، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03.

_ ميلود وعيل(2014)،" المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة الجزائر، مصر، السعودية: دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

_ هارون الرشيد بوخرباش (2024)، "أثار تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1.

_ وسيلة جهات(2023)،" تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2023"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3).

_ وهيبة شهات (2022)،"النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق: دراسة قياسية للفترة (1990-2019)،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر-.

_ يحي بن سليمان (2019)،"اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول الشمال افريقيا، (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

المقالات العلمية:

_ إبراهيم خويلد، عبد الصمد بوشنة (2020) ،" أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، ميلة، الجزائر، ص ص1-14.

_ أبو بكر خليفة دلعاب ونادية فرج معيوف(2024)،" اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية لتقدير علاقات التماثل وغير التماثل بين المتغيرات الكلية "، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد10، ص ص68-96.

_ احمد محمد صدقي خليفة (2023)،" أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة البحوث التجارية، المجلد45،العدد4، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ص ص775-809.

_ إسماعيل نور الإسلام ثابت، عبد الصمد سعودي(2024)،" دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (8)، العدد(1)، ص ص956-972.

_ الطيب داودي، (2015)، "تقسيم العمل، اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وادم سميث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص41-53.

_ خولة عدناني، حناء اقاسم، عبد الجليل مقدم (2019)،"اثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة احمد دراسة، ادرار، (الجزائر)، ص ص249-263.

_ دليلة طالب (2022)، " اثر تقلبات أسعار النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري-دراسة قياسية -"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، جامعة بشار، الجزائر، ص ص366-381.

_ رابح دردوري وعبد الوحيد صرارمة (2021)، " اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1970-2020) -دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع(ARDL) "، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 14/العدد01(2021)، جامعة ام البواقي(الجزائر)، ص ص408-424.

_ رحماني العربي(2019)،" اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 04، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ص ص 38-50.

_ زكرياء مسعودي وخليفة غزي (2019)،"محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM - دراسة قياسية لفترة(1980-2017)"،مجلة التنمية والاشراف للبحوث والدراسات ،المجلد04، العدد07، جامعة الوادي-الجزائر- ، ص ص117-136.

_ سمية بلقاسمي، منال بلقاسم(2015)، " تقلبات أسعار النفط واثرها على النمو الاقتصادي لدول المصدرة للنفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)"، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثالث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص108-126.

_ عاشور عبد الحكيم وبوبكر بن العايب(2017)،" اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1995-2016) "، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، ص ص415-423.

_ عبد الباسط بن معمر وعبد الهادي بن غالم (2019)، " العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1980-2015)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد09، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-(الجزائر)، ص ص69-84.

_ عبد السلام هلال (2017)،" اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2015)-" ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية-29(1) ،ص ص310-324.

_ عبد الله نعمي و عبد العزيز شيخاوي (2022)، " اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة(1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (ARDL)"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد07 (العدد01) ،جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) ،ص ص35 -51.

_ عثمان عبد اللطيف، زهرة بورحلة(2022)،" اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد02، ص ص123-142.

_ كريم زرمان(2010)، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص189-223.

_ لطيفة لطموش وفاطيمة بوادو (2018)، "اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016) "، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد:02عدد:07، ص ص169-185.

_ محمد مسعي(2012)، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص147-160.

_ نادية العقون وأسماء مخاليف(2017)، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 1، جامعة باتنة1، (الجزائر)، ص ص148-170.

_ نبيل بوفليح(2013)، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد09، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص243-266.

التقارير:

_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2010)، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة.

_ بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014.

_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي والموحد للسنوات: 1197، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2008، 2009، 2010، 2011، 2014، 2015، 2016، 2017، 2021، 2022، 2023، 2024.

الملتقيات العلمية:

_ بوعشة مبارك(2003)، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–" ، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1.

المراجع بالغة الانجليزية:

الكتب:

_ Gujarati.N.D. (2004), "Basic Econometrics"; 4th ed.; The McGraw-Hill Companies; U.S.A.

_ Smith، A. (1776) "The Wealth of Nations", 1st ed, W. Strahan and T. Cadell, London.

_ Song.H, Stephen F. W,and Li. G(2009)"The Advanced Econometrics of Tourism Demand": Routledge: New York and London.

_ Salvatore, D. (1992), Development Economics, USA: McGraw-Hill.

المقالات العلمية:

_ Akaike.H. (1974),"A New Look at the Statistical Model Identification"; IEEE Transactions on Automatic Control, Vol,19, pp.716-723.

_ Al-Sasi, B. O., Taylan, O., and Demirbas, A. (2017), "The impact of oil price volatility on economic growth ",Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy,12(10), pp.1-6.

_ Breusch, T. S. (1978). "Testing for autocorrelation in dynamic linear models". Australian economic papers", 17(31), pp.334-355.

_ Bukhtawar ,B., Arsh ,S. and Nasreen,S. (2023), "Effect of oil priceon economic growth in middle-income oil importing" ,journal of sustain economic ,1(1),pp. 1-7.

_ Dickey.A.D, Fuller.A.W. (1979), "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root"; Journal of the American Statistical Association, 74 (366); 1979; pp. 427-431.

_ Doan, V.D. (2022), "Crude oil price fluctuation and economic growth: The ARDL model approach", In: International Journal of Energy Economics and Policy, 12 (4), pp. 240-248.

_ Engle, R. F. (1982), "Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation". Econometrica: Journal of the econometric society, pp.987-1007.

_ Ftiti, Z., Guesmi, K., Teulon, F., and Chouachi, S. (2016), "Relationship Between Crude Oil Prices And Economic Growth In Selected OPEC Countries",The Journal of Applied Business Research,32(1),pp.11-22.

_ Godfrey, L. G. (1978),"Testing for higher order serial correlation in regression equations when the regressors include lagged dependent variables". Econometrica: Journal of the Econometric Society 46, pp.1303–1310.

_ Gülaliyev, M. G., Nuraliyeva, R. N., Huseynova, R. A., Hatamov, F. E., Yegana, A. S., and Abdullayev, E. S. (2022), "Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries ", WSEAS Transactions on Business and Economics, 42(19) , pp.462-473.

_ Harkati, F., Touil, B. E., Boukhatem, T., Noureddine, H., and Mohamed, T. (2024) , "The impact of oil price volatility on economic growth in selected oil-exporting countries during the period (2000-2022) - An econometric study using dynamic panel data models." International Journal of Economic Perspectives, 18(10), pp.1718-1732.

_ Hassoun.S.S and Mekidiche.M. (2019)," Investigating the Link amongst the Main Macroeconomic Factors, Economic Growth and Crude Oil Price in Algeria", Economic Researcher Review (CHEEC), University of Skikda, 7(11), Algeria, pp. 109-127.

_ Kuznets, S. (1973), " Croissance économique moderne : constatations et réflexions ", American Economic Review, 63(3), pp. 247-258.

_ Nwanna, I. O., and Eyedayi, A. M. (2016), "Impact of Crude Oil Price Volatility on Economic Growth in Nigeria (1980-2014)", IOSR Journal of Business and Management,18(6),pp.10-19.

_ Pesaran & et.al, (2001), "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of Applied Econometrics, 16(3), pp. 289-326.

_ Pushapa, N. (2015)," Impact of Oil Price on Economic Growth: A Study of BRIC Nations ", Indian Journal of Accounting, 1, pp,144-155.

_ Ramsey, J. B. (1969), "Tests for specification errors in classical linear least-squares regression analysis". Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 31(2), pp.350–371.

_ Schwarz.G. (1978), "Estimating the Dimension of a Model": The Annals of Statistics; 6(2), pp461-464.

_ Taiwo, A., and Apanisile, O. T. (2015), "The Impact of Volatility of Oil Price on the Economic Growth in Sub-Saharan Africa", British Journal of Economics, Management & Trade, 5(3), pp.338-349.

_ Wendji, C.M. and Achuo, E. D. (2021), "Crude Oil Price and Real GDP Growth An Application of ARDL Bounds Cointegration and Toda-Yamamoto Causality Tests", Economics Bulletin, 41(3), pp. 1615-1626.

التقارير

_ IMF(1998),"Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix " , IMF Staff Country Report No. 98/87.

_World Bank (2007), "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment", Vol. 1, World Bank Report, No. 36270-DZ.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

_ Bourbonnais.R, Terraza.M, (2010), "Analyse des séries temporaires :Applications à l'économie et à la gestion"; 3e éd. Dunod : Paris.

_ Massé, P. (2011), "Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XX^2siècle", Tome1, Paris: Editions L'Harmattan.

مواقع الانترنت:

_ http://data.worldbank.org/

_ http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق (1): نتائج اختبار Dickey-Fullerالموسع لجذر الوحدة

GDP

Level

Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.742314	0.0090
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.162381	0.0148
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.054490	0.0036
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

OILP

level

intercept

Null Hypothesis: OILP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.711456	0.4144
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: OILP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.027414	0.5608
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: OILP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.199945	0.6049
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(OILP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.653283	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(OILP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.696213	0.0049
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(OILP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.670888	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

OP

Intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.263837	0.6311
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.699354	0.7236
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.553542	0.4679
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.575208	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.858588	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.337871	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

GI

Intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.029886	0.2728
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.133720	0.4990
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.706147	0.3987
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.662227	0.0136
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.606330	0.0641
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.723693	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (2): نتائج اختبار Phillips-Perron لجذر الوحدة

GDP

Level

Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.782098	0.0082
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.162381	0.0148
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.033925	0.0038
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

OILP

Level

Intercept

Null Hypothesis: OILP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.617777	0.4601
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: OILP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.065563	0.5408
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: OILP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.023807	0.6660
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(OILP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.733604	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(OILP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.673729	0.0049
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(OILP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.678720	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

OP

Level

Intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.376106	0.5788
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.173774	0.8959
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.671671	0.4167
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.291924	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 22 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.339567	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.365211	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

GI

Level

Intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.209141	0.2089
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.133720	0.4990
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.684822	0.4081
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.623887	0.0148
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.483548	0.0687
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.667189	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (3): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.428480	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق (4): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1996 2023
Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24.56095	10.61592	-2.313596	0.0600
GDP(-1)*	0.712945	0.361897	1.970019	0.0963
OILP(-1)	0.242319	0.070237	3.450040	0.0136
OP(-1)	0.021420	0.068394	0.313183	0.7647
GI(-1)	22.64407	9.931365	2.280056	0.0628
D(GDP(-1))	-1.008877	0.337769	-2.986886	0.0244
D(OILP)	0.199062	0.086583	2.299082	0.0612
D(OILP(-1))	-0.483044	0.098929	-4.882745	0.0028
D(OP)	0.238773	0.082833	2.882592	0.0280
D(GI)	24.01841	9.574155	2.508672	0.0460
D(GI(-1))	18.44124	6.692099	2.755673	0.0330

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1996 2023
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.008877	0.178185	-5.661961	0.0013
D(OILP)	0.199062	0.061450	3.239429	0.0177
D(OILP(-1))	-0.483044	0.068725	-7.028621	0.0004
D(OP)	0.238773	0.051555	4.631416	0.0036
D(GI)	24.01841	4.321314	5.558128	0.0014
D(GI(-1))	18.44124	4.150242	4.443414	0.0044
CointEq(-1)*	-0.712945	0.121313	-5.876888	0.0011

R-squared	0.886274	Mean dependent var	-0.688577
Adjusted R-squared	0.818038	S.D. dependent var	1.978636
S.E. of regression	0.844026	Akaike info criterion	2.791634
Sum squared resid	7.123799	Schwarz criterion	3.134722
Log likelihood	-16.72889	Hannan-Quinn criter.	2.825738
Durbin-Watson stat	2.969333		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (5): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

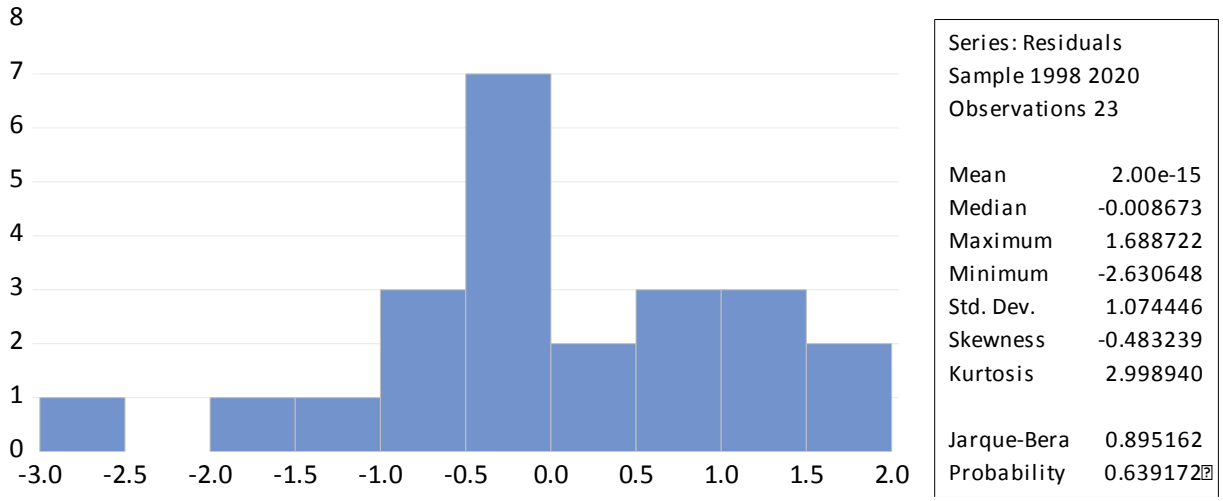

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.927064	Prob. F(2,13)	0.4204
Obs*R-squared	2.870916	Prob. Chi-Square(2)	0.2380

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.501822	Prob. F(2,18)	0.6136
Obs*R-squared	1.109077	Prob. Chi-Square(2)	0.5743

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: GDP GDP(-1) OILP OILP(-1) OP OP(-1) OP(-2) GI C

	Value	df	Probability
F-statistic	2.490850	(2, 13)	0.1214
Likelihood ratio	7.461319	2	0.0240